العدد (6)
السنة الأولى

شهرية تعنى باللاجئين والنازحين السوريين
تصدر عن منظمة يمام للتوعية وبناء القدرات

01 آذار/ مارس
2018

تقرؤون في العدد

الافتتاحية

مناهج التعليم استمرارٌللحرب بوسائل أخرى
راتب شعبو
***

صانعات السلام
هبة محمد
***

النزوح والتكيّف
لؤي عيد
***

معاناة قاطني مخيّم «زيزون »
همام الخطيب
***

المرأة النازحة والأسرة(3)
سلافة بدر الدين
***

المدارس البديلة في جنوب دمشق
محمود زغموت
***

بعض مؤشرات ضعف حماية أطفال اللاجئين السوريين في لبنان
ريمون المعلولي
***

لاجئون سوريّون في باريس، لم نقع في الحبّ بعد
ضحى عاشور
***

منظّمات المجتمع المدنيّ السوريّة مقاربة لنقاط الضعف والتجذّر
غالية الريش
***

لستُ بخيرٍهنا
قاسم قباني
***

الأطفال المقاتلون
جلنار صادق
***

- النزوح عن منطقة عفرين
- النزوح إلى/عن «سراقب »
- الغوطة: أين المفر؟
هيئة التحرير

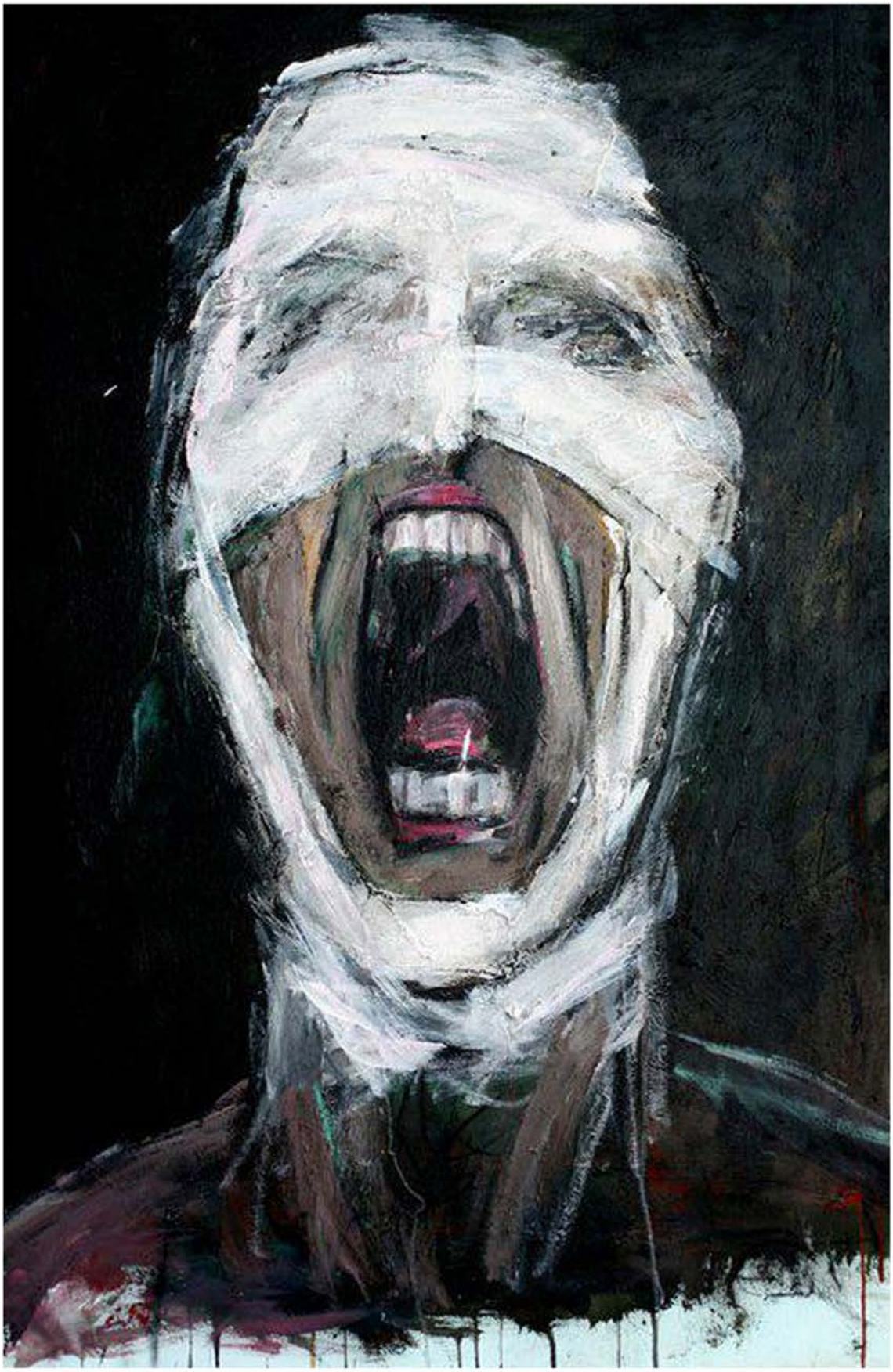

هيئة التحرير
رئيسة التحرير
بشرى قشمر

مدير التحرير
يوسف فخر الدين

سكرتيرة التحرير
ريمة علي

محرر ومدقق لغوي
همام الخطيب

مدير إداري وتقني
عروة الحلاق

الإخراج الفني
علي شاهين

لوحة الغلاف:
للفنان محمد صالح خليل

معلومات الاتصال
الموقع الإلكتروني
WWW.ASWAT-SY.COM
البريد الإلكتروني
Aswat.editorialsecretary@gmail.com
Aswat.magazine.sy@gmail.com
صفحة الفيسبوك
www.facebook.com/aswat.magazine.sy

إن الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

افتتاحية

مناهج التعليم استمرارٌ للحرب بوسائل أخرى

راتب شعبو

من وراء ظهر السوريّين المنغمسين في متابعة نتائج الصراعات العسكريّة والتصريحات والمواقف والبيانات الختاميّة للمؤتمرات، وبموازاة الموت والدمار اليوميّ المستمرّ بحقّ سورية والسوريّين منذ سنواتٍ، تستعر حربٌ خطيرةٌ ولكنّها بلا ضجيج، بلا قنّاصاتٍ ولا مدافع ولا طيران؛ حربٌ تستهدف عقول الأطفال السوريّين، والسلاح فيها هو التعليم ومناهج التعليم.

تكفي نظرةٌ سريعةٌ إلى واقع التعليم في سورية، لكي نلاحظ وجود أربع مناطقَ تعليميّةٍ مختلفة، على الأقلّ: مناطق سيطرة نظام الأسد، ومناطق السيطرة الكرديّة، ومناطق السيطرة التركيّة، ومناطق سيطرة الفصائل الإسلاميّة، هذا فضلًا عن تباين مناهج التعليم، إن وجد، في تجمّعات اللاجئين السوريّين خارج سورية.

المناهج التعليميّة في كلّ منطقةٍ تحمل، بلا شكّ، الهمّ الصراعيّ لكلّ طرفٍ من هذه الأطراف المسيطرة والمتصارعة فيما بينها، أكثر ممّا تحمل همًّا أو غايةً تعليميّةً سليمة. الأمر الذي يعني تحويل عقول الأطفال السوريّين إلى ساحة معركةٍ سياسيّةٍ وإيديولوجيّةٍ بالدرجة الأولى قبل أن تكون ساحة تعليمٍ واكتساب معارف في العلوم أو الفنون أو غيرها. أو لنقل إنّ عمليّة التعليم كاملة تمرّ عبر فلتر سياسيٍّ إيديولوجيٍّ، حتى بات يمكن القول إنّ مناهج التعليم في سورية هي «استمرارٌ للحرب بوسائلَ أخرى».

أكثر من هذا، فإنّ من طبيعة الصراعات السياسيّة العنيفة أن تميل بأبطالها صوب الحشد والتعبئة، الشيء الذي يتطلّب إخماد صوت العقل إلى أقصى حدٍّ ممكن، وهو ميلٌ مضادٌّ جذريًّا لمعنى التعليم. هذه الكأس يتجرّعها الطفل السوريّ أينما كان في سورية اليوم.

ليس مفاجئًا تقييد العقل في مناهج التعليم التي اعتمدتها «داعش» أو مثيلاتها من التنظيمات الإسلاميّة الجهاديّة التي هي في الأساس تنظيماتٌ حربجيّة وتعبويّة ومضادّة للعقل. وقد أتيح لهذه التنظيمات من الوقت والإمكانات ما يكفي لأن تبذر «تصوّراتها» في جيل الأطفال الذي وقع تحت سيطرتها. وسيكون لهذه البذور، بطبيعة الحال، كلمةٌ غير طيّبةٍ ستقولها في مستقبل سورية.

اللافت، في الواقع، هو التغيير التعليميّ الشامل الذي أقدم عليه نظام الأسد بتعديله كامل المنهاج الدراسيّ (نحو 50 كتابًا مدرسيًّا) دفعةً واحدة في العام الدراسيّ 2017-2018، في خطوةٍ لا يعرف سابقة لها في سورية. وقد أثار المنهاج الجديد في شكله ومضمونه سخط الأهالي إلى حدٍّ اضطرّ الوزارة إلى إجراء تعديلاتٍ فوريّةٍ وتشكيل لجنةٍ لاستقبال الملاحظات. ومن خلال ما كتب عن المنهاج الجديد وما نشر منه على الإنترنت يمكن ملاحظة أنّ التوجّه العامّ للمنهاج هو انعكاسٌ لمتطلّبات لحظة الصراع الراهن التي يعيشها نظام الأسد، هذا ما يفسّر تركيز الاهتمام على التاريخ السابق على الإسلام، والتركيز على المحليّة السوريّة (ليس في ذلك عيبٌ بحدّ ذاته، سوى أنّه توظيفٌ سياسيٌّ ضيّق الأفق للتعليم). في هذا ممارسةٌ طريفةٌ لتلك النبوءة التي جاء بها «جورج أورويل» في روايته «1984» حين يصوّر بلدًا يعيد كتابة تاريخه، بما في ذلك أرشيف الصحف، في كلّ مرّةٍ بحسب تبدّل التحالفات والعداوات، فيغدو الحليف الحاليّ حليفًا منذ الأزل، والعدوّ الحاليّ عدوًّا منذ الأزل أيضًا.

الدلالة تؤخذ من إقدام وزارة التربية على حذف قصيدةٍ من كتاب الصفّ الأوّل الابتدائيّ بعد أن تبيّن أنّ للشاعر موقفًا معارضًا من نظام الأسد. إذًا، كما هو واضحٌ، ليست السياسة عمومًا هي ما يتحكّم بالتعليم بل أيضًا اللحظة السياسيّة بما تنطوي عليه من تقلّبٍ وهشاشة. الخطير في الأمر التعامل مع التعليم ليس كمسؤوليّةٍ وطنيّةٍ فوق الصراعات السياسيّة، بل باعتباره وسيلةً في الصراع وكأنّ عقول الأطفال ملكيّةٌ حصريّةٌ لصاحب السلطة السياسيّة.

في مناطق السيطرة التركيّة، تتصرّف الحكومة التركيّة من الناحية التعليميّة من منظورها التوسعيّ من دون اعتبارٍ للحكومة المؤقّتة (المعارضة) التي لا حول لها ولا قوّة. المدارس تحمل أسماء ضبّاطٍ أتراك قتلوا في معارك السيطرة على شماليّ سورية، والجلاء المدرسيّ يحمل العلم التركيّ إلى جانب «علم الثورة» من دون أيّ ذكرٍ لاسم سورية الذي استعيض عنه باسم «درع الفرات». هنا يتلقّى الأطفال السوريّون وعيًا مغايرًا، أو قل معاديًا، لما يتلقّاه مواطنوهم في مناطق السيطرات الأخرى، ولاسيّما مناطق السيطرة الكرديّة.

المناهج المعتمدة في كلّ منطقةٍ هي، بطبيعة الحال، جزءٌ من هذا الصراع الذي سوف يدخل بعد قليل عامه الثامن، والذي زاد، مع طول أمده، من الانغلاق الذاتيّ لكلّ طرفٍ من أطرافه، وزاد من مسعى كلّ طرفٍ داخليٍّ لجعل سورية شبيهةً به أو نسخة عنه، فضلًا عمّا ينطوي عليه الحال من طموحاتٍ خارجيّةٍ توسعيّةٍ تركيّة، تستثمر في لحظة الصراع الراهن وتحدث خلخلةً في الوعي الوطنيّ للأطفال السوريّين تمهّد لخطواتٍ توسعيّةٍ ممكنةٍ كما يأمل الجانب التركيّ. الطموحات السياسيّة للأطراف المتصارعة تطرد مفهوم الوطن السوريّ إلى الهامش وربّما إلى حيث لا عودة. الحقّ إنّ سورية الوطن الذي يحلم به السوريّون هي المعنى أو القيمة الأقلّ حضورًا في كلّ المناهج التعليميّة المعتمدة اليوم. ليست سورية قاسمًا مشتركًا لمناهج التعليم التي يتربّى عليها الأطفال السوريّون اليوم. الواقع أنّ كلّ سلطةٍ سياسيّةٍ أو قل سلطة أمرٍ واقعٍ تريد أن تجعل من نفسها قاسمًا مشتركًا لسورية.

إلى جانب الأثر الذي تتركه المناهج التعليميّة المتصارعة، يساهم التسرّب من المدارس، والذي بلغ أرقامًا قياسيّة، في زيادة حجم الخسارة التي سيواجهها السوريّون لاحقًا. وبالمحصّلة فإنّ من يدفع فاتورة التوظيف السياسيّ للتعليم في زمن الصراع الراهن، هم الأطفال السوريّون، والضحيّة النهائيّة لهذا الواقع هو الوطن السوريّ.

النزوح عن منطقة عفرين

هيئة التحرير

في20 كانون الثاني/ يناير المنصرم، أعلنت رئاسة الأركان التركيّة عن بدء عمليّةٍ عسكريّةٍ في منطقة «عفرين»، ضدّ «وحدات حماية الشعب» الكرديّة، أطلقت عليها اسم عمليّة «غصن الزيتون». بعدها شنّت القوّات التركيّة مع فصائلَ مسلّحةٍ تتبع للمعارضة السوريّة هجومًا برّيًّا ترافق مع قصفٍ جوّيٍّ من الطيران التركيّ.

وتزامنت العمليّة العسكريّة التركيّة على منطقة «عفرين» مع تصريح رئيس الأركان العامّة التركيّ «خلوصي آكار»، والذي قال فيه: إنّ «العمليّة ستطال أفراد الفصائل العسكريّة فحسب، ولن تمسَّ المدنيّين». إلّا أنّ القصف العشوائيّ للمدن والقرى طال المدنيّين، وتسبّب في نزوح المئات منهم إلى مركز مدينة «عفرين» أو إلى الكهوف في المناطق الجبليّة. وقد تركّز القصف على قرى ناحية «بلبلة» وجبل «برصايا»، وناحية «راجو» والقرى القريبة منها، وناحية «شيه» والقرى المتاخمة لها، وناحية «جنديرس» والقرى المتاخمة لها، ما أدّى إلى نزوح 95 في المئة من سكّان القرى الحدوديّة إلى مدينة «عفرين»، بحسب عدّة تقاريرَ صادرةٍ عن الإدارة الذاتيّة.

وكانت وكالة «الأناضول» التركيّة قد أوردت في 16 كانون الثاني / يناير، أنباءً عن نزوح الأهالي عن مدينة «عفرين» في محافظة حلب شماليّ سورية. وذكرت أنّ المدنيّين يغادرون المدينة كـ«مجموعاتٍ صغيرةٍ» إثر إعلان تركيا عن نيّتها بدء عمليّةٍ عسكريّةٍ ضدّ المسلّحين الأكراد في المدينة. إلّا أنّ آراء الناشطين كانت متضاربةً في حينه؛ فمنهم من أكّد الخبر، ومنهم من نفاه وعدّه في إطار الحرب النفسيّة على أهالي عفرين. يقول القياديّ في صفوف «فيلق الشام»، أبو صطوف، والمرابط برفقة عددٍ من عناصره في محيط مدينتي «نبل» و«الزهراء»، حيث يوجد معبرٌ بين مناطق سيطرة قوّات النظام ومناطق سيطرة قوّات «سوريا الديمقراطيّة» في «عفرين»، لـ«أصوات»: «لقد شهد المعبر ازدحامًا كبيرًا، بسبب المدنيّين الفارّين مع بعض أمتعتهم الشخصيّة وحاجاتهم باتّجاه مناطق سيطرة النظام، وتحديدًا باتّجاه حيّي الأشرفيّة والشيخ مقصود في مدينة حلب. وتقدّر أعداد النازحين بالمئات». بينما نشر الإعلاميّ، محمد بيلو، على صفحته في موقع التواصل الاجتماعيّ «فيسبوك» التالي: «لا حقيقة لوجود أيّ نزوحٍ عن عفرين، ويأتي هذا في إطار الحرب النفسيّة التي تشنّها الدولة التركيّة لبثّ حالة البلبلة والرعب في نفوس المواطنين؛ حيث ظهرت عدّة شائعاتٍ ومنها ما تروّجه وسائل إعلاميّةٌ تركيّةٌ عن نزوحٍ كبيرٍ للأهالي عن عفرين. لا تصدّقوا ما تروّجه الآلة الإعلاميّة التركيّة والدائرون في فلكها».

وقالت الأمم المتّحدة في 22 كانون الثاني/ يناير، إنّ خمسة آلاف شخصٍ نزحوا عن منطقة عفرين شماليّ محافظة حلب منذ بدء العمليّة العسكريّة التركيّة حتى تاريخ هذا التصريح. وأضافت الأمم المتّحدة، أنّها مستعدّةٌ لتقديم مساعداتٍ لنحو خمسين ألف شخصٍ في «عفرين». وعلى الرغم من هذا، فهناك تقاريرُ صادرةٌ عن الإدارة الذاتيّة تؤكّد شحّ الدعم من المنظّمات الدوليّة، وتقول إنّها هي من تؤمّن حاجات النازحين بالتعاون مع الهلال الأحمر الكرديّ. والجدير ذكره أنّ منطقة «عفرين» تتبع، إداريًّا، محافظة حلب، ومركزها مدينة «عفرين» التي تبعد عن مدينة حلب 63 كم. وتضمّ المنطقة إضافة إلى مدينة «عفرين» سبع نواحٍ هي:(شران، شيخ الحديد، جنديرس، راجو، بلبل، المركز ومعبطلي) و366 قرية. ويبلغ مجموع عدد سكّان منطقة «عفرين» (523,258) نسمة حتى تاريخ 31 كانون الأوّل/ ديسمبر 2010، وأغلبيّتهم من الأكراد.

صانعات السلام

هبة محمد

في سياق تشجيع السوريات اللواتي عشن تحت ظلّ داعش على قصّ حكاياهنّ، وتمكينهنّ من معاينة تجاربهن وتجارب الآخرين بعد خروجهن من هذه التجارب المريرة، وضمن مشروع ورشات صانعات السلام الذي يقوم على تنفيذه مركز الطبقة للمجتمع المدني، ننشر قصتين من بين مجموعة من الحكايا الشخصية لهؤلاء السيدات، بغية تمكين المتدربات من رواية حكاياتهن، كجزء من عملية استعادتهن لأدوارهن الحقيقية في المجتمع.

مركز الطبقة للمجتمع المدني

لأنّني امرأة!

بلغت الثالثة والعشرين من عمري، ورغم أنّه عمرٌ صغيرٌ نسبيًّا، إلّا أنّه مليءٌ بالعذابات من أقرب الناس إليّ: أخي وزوجي.

نشأت في عائلةٍ ميسورة الحال، يسودها التفاهم والحبّ والمرح. كنّا ثماني بناتٍ وثلاثة شبّانٍ، وكنت مدلّلةً من أبي وأخوتي الكبار، وكان حلمي أن أكمل دراستي لأحقّق ذاتي. لكنّ كلَّ ذلك تبخّر عندما توفي والدي وهاجر أخوتي إلى أوروبا وتزوّجت أخواتي. بقيت في المنزل مع أمّي وأخي الذي رفض السفر بحجّة أنّه سيكون «رجلنا». وعندما احتلّ تنظيم «داعش» الرقة، أُجبرت على ترك الدراسة، فالفتاة ممنوعٌ عليها السفر خارج «الولاية» ومتابعة دراستها عند «المرتدّين»، كما يسمّونهم، ويقصدون بهم كلّ شخصٍ يعيش خارج حدود ظلمهم.

بعد زواج أخي، أخذ يستعرض أمام زوجته بضربي، لأنّ أخوتي يحوّلون النقود لي في الوقت الذي عليه هو كـ «رجلٍ» أن يتحكّم بكل شيءٍ ويمتلك كلَّ شيءٍ، ويقبض ثمن تضحيته بالبقاء إلى جانبنا كما يحسّ ويفترض.

وعندما شاهد الجيران الضرب الذي أتعرّض له من أخي، اشتكوه لشرطة تنظيم الدولة، التي ترى أنّه يحقّ للأخ ضرب أخته، حتى لو وصل ضربه للشروع بالقتل. وكردّة فعلٍ على ذلك قرّرت الزواج بداعشيّ يحميني؛ فالقاضي قال لي عندما طالبته بالحماية من أخي، لا حلَّ لديّ، فهو وليّ أمرك، لكنّك في سنّ الزواج لمَ لا تتزوجين وتغادرين منزل أخيك؟ وهكذا بدأ المزاد، حيث انهالت عروض الزواج والمزاودة في المهور، كقطعةٍ في مزادٍ، لكنّي رفضت الزواج من متزوّجٍ وانتظرت أن يأتيني نصيبٌ جيّد.

وفي أحد الأيّام، اتّصل بنا شابٌّ من مدينة «الطبقة» ليطلب منّا الحضور أمام الشيخ ليعلن أخي عدم تعدّيه عليّ بعد اليوم. وعندما شاهدت الشابّ أعجبني وأعجبته فطلبني للزواج، ورغم معارضة أمّي الشديدة لأنّه داعشيٌّ، كنت مصرّةً على زواجي منه هربًا من واقعي ومن ضرب أخي المستمرّ لي. وهكذا تمّت خطوبتنا وعقد قراننا على الورق، لكنّي صحوت فجأةً على فعلتي وشعرت بالندم لأنّ آخر ما كنت أتصوّره هو الزواج بداعشيّ. طلبت منه أن يتركني ونفسخ العقد بالطلاق، فغضب وطلب منّي أن نلتقي، ثمّ التقينا فأخذني بسيارته إلى مكانٍ خارج المنطقة، وغدر بي وأفقدني عذريّتي بالقوّة، وكان مبرّره أنّني زوجته شرعًا. صرت أبكي، فقال لي كنت سأفعل ذلك الآن أو أوّل ليلةٍ من زواجنا، اضطررت أن أفعل ذلك كي لا أخسرك. لم أستطع أن أصارح أهلي بداية، قلت له لا أريدك، وقلت لأهلي «ما بدي ياه»، ولم أخبر أمّي وأختي عن السبب، ففرحتا لقراري بفسخ الخطوبة لكنّه أخبر أمّي بما كان بيننا، فسألتني وأخبرتها الحقيقة، فجنّت وأصرّت على أن أتزوّجه خوفًا من العار وكلام الناس، فقلت لها إذا ذهبت معه فسأرجع لك مطلّقةً بعد أسبوعين. قالت لي لا بأس لو بعد يومين، فالمهمّ أن تتزوجيه، أنت تركتنا واخترته وما فكّرتِ بالعواقب، فتحمّلي عواقب قراراتك. وبقيت مصرّةً على عدم الزواج، لكنّ أمّي الخائفة قالت له «مرتك وأنت حرّ بها». قفلت باب غرفتي على نفسي لكنّه دخل عنوةً وضربني بقوّةٍ، وعندما ذهب وتركني لألبس لباسي الشرعيّ، حاولت الانتحار فضربني أكثر من ذي قبل، وأخذني ببيجامة البيت بلا فستان عرسٍ ومن دون فرحةٍ تحلم فيها أيّ فتاة في مثل هذا اليوم. تزوّجته، وهنا بدأت قصّتي معه.

ثالث يومٍ من فعل المستحيل للزواج بي، ضربني لأنّي كنت أستمع للأغاني بحجّة أنّها حرامٌ، لكنّها برأيه حلالٌ عندما يطلب مني أن أرقص له رغمًا عني على أنغام تلك الأغاني. وكلّما طلبت الطلاق، كان يضربني بكبلٍ أو بيديه، وأصبت يومًا بحادثٍ أضرّ برأسي فعادت على إثره علاقتي بأهلي، لأكتشف حملي بتوأمٍ، وعلى الرغم من ذلك استمرّ بضربي غير مبالٍ بوضعي الجديد.

وعندما علم من أحدهم أنّي كنت مخطوبةً قبله لشخصٍ آخر ولم أخبره بذلك، ضربني حتى أسقطت أحد التوأمين وظلّ الآخر. تعبت من كثرة الإهانات، فلجأت إلى محكمة «داعش» للطلاق، وذهبت إلى بيت صديقتي هربًا منه، فاستغلّ ذلك وأخبر القاضي أنّني خرجت من المنزل من دون علمه، ولا يعلم أين قضيت الليلة، فأجبرني القاضي على العودة إلى منزل الزوجيّة وإلاّ أقام الحدّ عليّ. وفي المنزل ضربني زوجي ورفسني بقوّةٍ وقام بحلق شعري، وقيّد قدميّ بجنزيرٍ حديديٍّ، وصار يجلب لي الأكل حيث قيّدني، وهدّدني بأنّه سيبقيني على هذه الحال حتى ولادتي، ثم سيأخذ الطفل منّي ويجبرني على التنازل عن كلّ شيء، وبعدها سيطلّقني ويرمي بي إلى الشارع.

شعرت بالخوف من تهديداته وأخذت بمسايرته، فخرج عليّ بموّالٍ جديدٍ فحواه أنّني ممسوسةٌ ويجب إخراج الجان منّي. وهكذا بدأ يأخذني إلى شيوخه من الدواعش المختصّين بهذا المجال، وراحوا يضربونني بالعصا ليخرجوا الجان منّي. وخوفًا من أن أموت نتيجة ضربة أحد «شيوخ الجنّ»، سايرته وقبلت بإهاناته، ومنها الزواج بزوجة داعشيٍّ متوفّى، تسلّى معها حتى ملّها، ثمّ عاد إليّ متودّدًا. لكنّه بعد فترةٍ هرب من التنظيم لأنّه، حسب زعمه، اكتشف كذبه وديكتاتوريّته، وتركني في مواجهتهم، حيث بدؤوا يضغطون عليّ للوصول إليه. فهربت بمساعدة مهرّبٍ لقاء ألف دولارٍ خارج الرقة، لكن لم نبتعد أكثر من خمسة كيلومترات حتى انفجر لغمٌ، لأرى الناس من حولي أشلاء.

ذهبت إلى بيت أهل زوجي في مدينة «الطبقة»، وكان قد قُبض على زوجي وزُجَّ به في السجن، لتبدأ معاناتي مع أهله، حيث عشت في بيئةٍ جديدةٍ تقاليدها مختلفة، فكلّ شيءٍ فيها حرامٌ وعيبٌ. فتركتهم وعدت إلى أهلي حيث ولدت ابني، لتزداد مسؤوليّاتي، وعاد أخي لضربي وإهانتي. ولم يقتنع الناس أنّه يضربني لأسبابٍ سخيفةٍ تخصّ زوجته وغلّها، بل تمادوا باتّهامي بأخلاقي، وإلّا لمَ يضربني أخي؟

بعد ستّة أشهر، خرج زوجي من السجن، ففرحت وقلت: جاء الفرج، لكنّه اتّبع عادات أهله واستمع لأحاديثهم، فطلّقني بعد يومين من خروجه من السجن، ثم عاد وطلب منّي العودة إليه وهدّد بقتل نفسه إن رفضت، فعدت إليه وطلبت منه عدم ضربي، فبرّر أنّ أخته وأمّه وعمّته، كلّهن يُضرَبْن، وهو أمرٌ عاديٌّ وجزءٌ من حياتنا ومجتمعنا! بعد خروجه من السجن، أصبح يعاني من الكثير من المشاكل، ما يعني أنني من سيتلقى العقاب والضرب وإن لم يكن لي أيُّ ذنبٍ فيها، وأصبح يضربني أكثر، فطلبت الطلاق بشكلٍ نهائيٍّ هذه المرّة، وأدركت أنّي أضعت سنةً ونصف السنة من عمري لأهرب من ضرب أخي إلى ضرب زوجي. وقرّرت أن أتفرّغ لتحقيق ذاتي وتربية ابني تربيةً بعيدةً عن الظلم والإهانات التي كنت أتعرّض لها وأعلّمه معنى احترام الذات واحترام الأنثى لأنّها على أقلّ تقدير هي الأمُّ والأختُ والزوجة التي لا كرامة في ضربها وإهانتها.

مركز الطبقة للمجتمع المدني

شرّ البليّة ما يُضحك

في قصّتنا اليوم سوف نبتعد قليلًا عن الألم، سوف نحكي عن شيءٍ يضحك، بما أنّ شرّ البليّة ما يضحك، وهذا الشيء عن التشدّد في لباس المرأة، مع أنّنا لسنا ضدّ اللباس الملتزم، على العكس، لكنّ تنظيم «داعش» شدّد أكثر من اللازم، وبالغ في التضييق كطريقته في كلّ شيء. معظم الناس تقبّلوا اللباس من باب التديّن، لكن كان هناك نقطتان صعبتان على معظم السيّدات، وهما غطاء العينين وغطاء الكفّين. فالخمار كان يمنع الرؤية بنسبة 50 في المئة، ما يعني أنّ من تريد أن تشتري أيّ شيء، لن ترى لون السلعة من أقمشةٍ وأحذيةٍ، وأيضًا من تريد أن تشتري خضارًا أو موادَّ غذائيّةً. أمّا الكفّان كانا يسبّبان أزمةً في أمرين: الأوّل هو فتح كيس النايلون لوضع الخضاروهو ما يكون صعبًا مع ارتداء الكفّين، لكنّ أصحاب المحلّات وبسطات الخضار وجدوا حلًّا وأصبحوا يفتحون الكيس لهنّ. الأمر الثاني هو الحساب، فمن الصعب على السيّدة أن تفتح محفظتها وتخرج المال لأنّ هذا يحتاج وقتًا طويلًا بسبب صعوبة العدّ مع وجود الكفوف.

المهمّ، القصّة كانت كالتالي: لدى أخي محلٌّ في شارع الصناعة، وفي يومٍ من الأيّام حكى لنا أنّ سيّارةً معطّلةً وسيّارة ثانية تجرّها بحبلٍ، والسيّارتان تسيران ببطءٍ بسبب ضيق الشارع وكثرة السيّارات الواقفة للتصليح.

ولما مرّت السيّارة الأولى جاءت سيّدةٌ وحاولت المرورَ بين السيّارتين من دون أن ترى الحبل، فوقعت وأصابتها السيّارة الثانية. ركض الناس نحوها ليسعفوها، ومن بين الناس كان هناك شخصٌ أخذ يصيح: احتي... احتي، وهو يلدغ بحرف الخاء ويلفظه حاءً. المهمّ أسعفوا السيّدة. وفي اليوم التالي قال لنا أخي: رحت اسأل جاري عن أخته وأطمئنّ أنّها لم تتعرّض لأذًى كبيرٍ، فصار يضحك ويقول: لا سليمة، لكنّها «ما طلعت احتي، يا زلمة مو هالغطا خلاهن كلهن متل بعض، لبسها بيشبه لبس احتي». لكنّه حين اكتشف أنّها ليست أخته

بينما هو يساعدها لم يستطع التراجع لأنّه سيتعرّض للجلد وربّما أكثر لأنّه لمسها، كذلك لم تجرؤ السيّدة على الاعتراض خوفًا من الفضيحة والعقاب من عناصر الحسبة.

ضحكا كثيرًا، فقال له أخي: «يالله هي أختك في الله، مو مشكلة».

اللباس المحتشم للسيّدة جيّدٌ، ومعظم الناس أو السيّدات لم يتغيّر عليهنّ اللباس كثيرًا، ونحن في المنطقة الشرقيّة، الحجاب والعباية وحتى الخمار تلبسه العديد من النساء، لكنّ غطاء العينين سبّب الكثير من التعب للناس، ولاسيّما السيّدات المسنّات أو اللواتي نظرهنّ ضعيف.

لم يكن هناك أيّ استثناءاتٍ، بل يجب السمع والطاعة فحسب، أو ستأخذ السيّدة سيّارةُ الحسبة، والسيّدة التي تأخذها الحسبة لها حسابان؛ الأوّل في الحسبة، وعندهم ما من عقوبةٍ محدّدةٍ، بل تتبع مزاج العناصر الموجودين، يعني يمكن سجنها فترةً أو يحكم بجلدها، وأحيانًا يحكم عليها أن تنفّذ دورةً شرعيّةً، وهنا يخشى أكثر الناس أن يزرعوا أفكارهم في رأسها. ويمكن أن يستدعوا زوجها أو أخاها أو ابنها ويقوموا بجلده بحجّة أنّه هو المسؤول عنها. أمّا الحساب الثاني فهو من الأهل والزوج والناس، يعني أنّها ستتعرّض للفضيحة ويمكن أن تطلّق. وهناك أكثر من سيّدة «محلوف» عليها مسبقًا؛ يعني أنّ زوجها هدّدها إذا أخذتك الحسبة لن تلزميني. لذلك أكثر النساء لم تعد تخرج إلّا للضرورة القصوى.

جارتي سيّدةٌ عمرها ما يقارب 57 سنةً، زوجها حلف عليها أنّه إذا أخذها عناصر الحسبة فما لها رجعة إلى البيت. أخبرتني أنّ جماعةً من معارفها دعوها إلى حفلة عرسٍ وكثيرون لم يكونوا يعرفون أنّ تنظيم «داعش» منع إقامة الأعراس ومظاهر الفرح وحرّموها. هؤلاء أقاموا عرسًا صغيرًا اقتصر على الناس المقرّبين، وبعد مرور خمس دقائق على تشغيل الأغنية ظهروا فجأةً من تحت الأرض وصاروا يصيحون بالميكروفون اخرجوا أيّها الكفرة، اخرجوا. حلفت لي جارتي إنّ كلّ تفكيرها صار حول زوجها وكيف سيطلّقها وهي في هذا العمر، وماذا ستقول لأولادها، وكلّ واحدٍ منهم عنده عائلةٌ وأولاد، لكنّ الله ستر في يومها؛ فقد أخرجوا الرجال من أهل العرس الذين قالوا لهم نحن مستعدّون لأيّ عقابٍ، لكن لا تأخذوا النساء. ويومها أخذوا العريس وأباه. وحلفت جارتي إنّها لن تحضر عرسًا أو توجد في مكانٍ فيه داعشيّون طالما هم في هذا البلد، وهذا ما حصل.

مركز الطبقة للمجتمع المدني

مبادئ توجيهيّة بشأن التشريد الداخليّ

الفرع الثاني- المبادئ المتعلّقة بالحماية من التشريد

المبدأ (5)

على جميع السلطات والأطراف الدوليّة المعنيّة احترام وضمان احترام التزاماتها بمقتضى القانون الدوليّ، بما في ذلك حقوق الإنسان والقانون الإنسانيّ، في جميع الظروف، وذلك لمنع وتجنّب نشوء أيّ أوضاعٍ يمكن أن تؤدّي إلى تشريد أشخاص.

المبدأ (6)

1 - لكلّ إنسانٍ الحقّ في الحماية من أن يشرَّد تعسّفًا من مسكنه أو من محلّ إقامته المعتاد.

2 - يندرج تحت حظر التشريد التعسّفيّ، التشريد في الأحوال التالية:

(أ) عندما يقوم على أساس سياسات الفصل العنصريّ، أو «التطهير العرقيّ»، أو أيّ ممارساتٍ مماثلةٍ رامية أو مؤدّيةٍ إلى تغيير التركيبة الإثنيّة أو الدينيّة أو العرقيّة للسكّان المتضرّرين.

(ب) في حالات النزاع المسلّح، ما لم يتطلّبه أمن المدنيّين المعنيّين أو تحتّمه أسبابٌ عسكريّةٌ.

(ج) في حالات مشاريع التنمية الواسعة النطاق التي لا تبرّرها مصلحة الجمهور العليا والغالبة.

(د) في حالات الكوارث، ما لم يكن ضروريًّا إجلاء الأشخاص المتضرّرين حفاظًا على سلامتهم وصحّتهم.

(هـ) عندما يستخدم كأداةٍ للعقوبة الجماعيّة.

3 - لا يجوز أن يستمرَّ التشريد مدّةً أطول ممّا تقتضيه الظروف.

النزوح والتكيّف

لؤي عيد

لم تكن عمليّة النزوح في سورية عمليّةً إراديّةً تهدف إلى تحسين واقع الأفراد المعيشيّ والحياتيّ والتعليميّ، بل كانت عمليّةً قسريّةً اقتلعت النازحين من بيوتهم وأرضهم وشبكة علاقاتهم الاجتماعيّة عنوةً وبشكلٍ مفاجئ. فسلطة الأسد وحلفاؤها شنّت حرب تدميرٍ على المدن والبلدات والقرى السوريّة وفق سياسة العقاب الجماعيّ للسكّان التي أطاحت بالبشر وبيوتهم وأرزاقهم، فخرج النازحون منكبّين على وجوههم مذعورين مصدومين منهكين. وأثناء رحلة نزوحهم لاحقهم القصف والموت والاعتقال. بعدها مرّوا بمرحلة اجتياز الحواجز التي أذاقتهم الذلّ وابتزّتهم وسلبتهم ما خبّؤوه لمثل تلك الظروف. بعد هذه الرحلة يدخل النازح إلى مجتمعٍ غريبٍ عنه على الرغم من أنّه يبقى داخل وطنه؛ فشعار «الشعب السوريّ واحد» الذي أُطلق في بداية الاحتجاجات السوريّة في آذار/ مارس 2011، لم يكن حقيقةً مستقرّةً في وعي السوريّين لذاتهم بوصفهم شَعبًا لا شُعبًا، بقدر ما كان هدفًا ورغبةً عندهم في تجاوز أزمة «التشظّي» المجتمعيّ التي وصلوا إليها. فالمناطق السوريّة تختلف بنيتها الاجتماعيّة والثقافيّة والدينيّة وتحضر فيها الانتماءات الـ «ما دون وطنيّة» أو الـ «ما فوق وطنيّة»، ومن ثمّ تختلف نظرة الناس إلى بعضها داخل الوطن الواحد أيضًا. إضافةً إلى الانقسام السياسيّ الحاصل بين مؤيّدٍ لسلطة الأسد ومعارضٍ لها، واختلاف العادات والتقاليد ضمن البيئات المحليّة في سورية، واختلاف الانتماءات الطائفيّة والإثنيّة والعشائريّة، وحضور النزعة المناطقيّة في بعض المناطق.

أحمد عبيد، شابٌّ نزح عن مدينة «جديدة عرطوز» في ريف دمشق إلى محافظة إدلب منذ نحو عامٍ، ويعيش في مدينة «أريحا» الآن. يحاول «عبيد» التكيّف بكلّ الوسائل المتاحة لديه كي يثبت ذاته وينخرط في المجتمع الجديد ليكون فاعلًا فيه. وعلى الرغم من أنّه يعمل في المجال الإعلاميّ، إلّا أنّه افتتح مؤخّرًا محلًّا صغيرًا لبيع الألبسة المستعملة كي يملأ وقت فراغه بشكلٍ كامل. يقول «عبيد» لمجلّة «أصوات»: «على الرغم من أنّني لا أملك الوقت الكافي للقيام بواجباتي الاجتماعيّة، إلّا أنّني لم أنسجم في هذا المجتمع، فأكثر ما يهزّ كياني هي تلك الكلمات والمواقف التي أتعرّض لها بشكلٍ مستمرٍّ؛ فأنا لا أستطيع التعبير عن رأيي بأيّ أمرٍ عسكريٍّ أو سياسيٍّ هنا، لأنّ الردّ المباشر سيكون: خرّبتم بلادكم وجئتم لتخرّبوا بلادنا. وكوني أعمل في النهار في محلٍّ لبيع الألبسة المستعملة أتعرّض لبعض الكلمات الجارحة من بعض الزبائن. كأن يقول أحدهم: جاي من الشام وعم تتحكّم فينا؟ لمجرّد ألّا تعجبه أسعار المحلّ. والأهمّ من ذلك كلّه أنّه يكفي أن تكون دمشقيًّا لتتبضّع بأسعارٍ أغلى من أسعار السوق؛ فالجميع هنا يعتقد أنّنا خرجنا من ديارنا بملايين الليرات، وحقيقة الأمر أنّنا خرجنا بملابسنا التي نرتديها».

هذا كلّه يضاف إليه بنية النازح النفسيّة الهشّة التي تهتّكت نتيجة فقد الأصحاب والأقارب اعتقالًا أو قتلًا أو نفيًا، وفقد المنزل ومورد الرزق وشبكة العلاقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة. كلّ هذا وغيره ولّد لدى النازح شعورًا بالغربة المكانيّة والاغتراب الروحيّ، وشعورًا بالدونيّة وعدم الرضى وعدم الأمان والقلق الدائم. إضافة إلى تأجيل كلّ شيءٍ إلى حين العودة إلى منطقته التي نزح عنها.

«نبيل» شابٌّ في الثالثة والعشرين من عمره، نزح عن بلدة «مضايا» منذ تسعة أشهر, ويعيش اليوم في مدينة «معرة مصرين» في محافظة إدلب وحيدًا بعد أن رفض أهله الخروج وآثروا البقاء في «مضايا». ومنذ وصوله إلى المدينة قام باستئجار محلٍّ صغيرٍ في سوق المحروقات وبدأ ببيع المازوت والأخشاب للتدفئة. يعيش «نبيل» روتينًا يوميًّا؛ حيث يستيقظ عند العاشرة ليتناول فطوره، ثمّ يذهب إلى المحلّ حتى غروب الشمس، ثمّ يعود إلى منزله ليقضي فترة المساء وحيدًا، وليهرب ويشغل وقته بالنوم أطول فترةٍ ممكنة. يقول «نبيل» لمجلّة «أصوات»: «أنا غير قادرٍ على التكيّف ضمن المجتمع الجديد، أو بالأحرى المجتمع الذي أرغمت على العيش فيه، والسبب الرئيس في ذلك يكمن في نظرة المجتمع المحلّيّ لنا كمهجّرين؛ حيث تُقسم ردّات الفعل تجاهنا إلى ثلاث فئاتٍ، ونضطرّ للتعامل معها بشكلٍ يوميّ: الفئة الأولى هي الفئة التي تحمّلنا اللائمة باستمرارٍ عندما تحين الفرصة لذلك، وكأنّنا خرجنا لشمّ الهواء هنا في محافظة إدلب. والفئة الثانية هي التي تظنّ أنّنا سيّاحٌ ونمتلك من المال الكثير الكثير، محاولةً الكسب منّا مع كلّ حركةٍ نتحرّكها. أمّا الفئة الثالثة هي الفئة التي احتضنتنا وعاملتنا كضيوفٍ محاولةً التخفيف من معاناتنا».

إنّ جلّ ما يشغل اهتمام «نبيل» هذه الأيام أو منذ مجيئه إلى الشمال السوريّ هو فكرة العودة إلى بلدته. تلك الفكرة التي من شأنها أن تحرمه من الحصول على عوامل الاستقرار النفسيّ والاجتماعيّ. ففي كلّ مرّةٍ يذهب فيها «نبيل» إلى السوق ليشتري بعض الأثاث يقول لنفسه: لم سأشتريها وأنا سأعود قريبًا؟ وفي كلّ مرّةٍ يفكّر فيها «نبيل» بالارتباط وتكوين أسرةٍ تمنعه فكرة العودة مجدّدًا من الإقدام على هذه الخطوة. ويقول غدًا سأتزوج شابّةً من «مضايا» وسأفرح بين أهلي.

عمل للفنان عمرو فهد

معاناة قاطني مخيّم «زيزون»

همام الخطيب

يعدّ مركز الإيواء الأوّل في المنطقة الجنوبيّة (مخيّم زيزون) أكبر مخيّمات النازحين في المنطقة الجنوبيّة، ويقع في ريفها الغربيّ. ويضمّ المخيّم أكثر من 1100 عائلةٍ نزحت عن بلدات «جلّين» و«حيط» و«تسيل» و«سحم» و«الشيخ سعد» في درعا، وعن بلداتٍ أخرى في ريف دمشق الجنوبيّ؛ بينها 70 عائلةً فلسطينيّةً سوريّةً نزحت عن مخيّم درعا ومخيم «جلّين» وجنوب مدينة دمشق.

ويقطن معظم نازحي المخيّم في الخيام، إلّا أنّ بعض العائلات تقطن في غرفٍ صغيرةٍ كانت مخصّصةً لمبيت أفراد معسكر الطلائع الذي كان يقام في المكان نفسه سنويًّا قبل اندلاع الاحتجاجات المناهضة لسلطة الأسد في آذار/ مارس 2011. وقد ارتفعت أعداد قاطني المخيّم بعد سيطرة جيش «خالد بن الوليد» المبايع لتنظيم الدولة الإسلاميّة (داعش) على قرى وادي اليرموك في الريف الغربيّ وتهجير أهلها منها والاستيلاء على أراضيهم وتحويلها إلى مناطقَ عسكريّةٍ. ففي 8 9- شباط/ فبراير الجاري، نزح عن بلدة «حيط» أكثر من 300 عائلةٍ اتّجه معظمها باتّجاه مخيّم «زيزون»، وقسمٌ اتّجه إلى بلدة «عمورية»، عقب الاشتباكات التي وقعت بين فصائل المعارضة المسلّحة و«جيش خالد» والقصف المتبادل بينهما. وعلى إثر هذا أطلق أهالي بلدة «حيط» شمال غرب مدينة درعا نداء استغاثةٍ بعد وصولهم إلى مخيّم «زيزون»، ناشدوا فيه المنظّمات الإنسانيّة أن تمدّ لهم يد العون.

ويعاني قاطنو مخيّم «زيزون» من انعدام أبسط مقوّمات الحياة؛ منها فقدان المتطلّبات الأساسيّة لمعيشتهم وقلّة الموادّ الغذائيّة، ولاسيّما حليب الأطفال، بسبب شحّ الدعم المقدّم للمخيّم؛ حيث تنقطع المساعدات لعدّة أشهرٍ متتالية. فضلًا عن شحّ مياه الشرب وتلوّثها، ما يضطرّ النازحين لتأمينها عبر صهاريج يدفعون ثمنها مبالغَ تزيد من أعبائهم الماديّة. إضافة إلى سوء شبكة الصرف الصحيّ وانسدادها بشكلٍ دائمٍ، ما ينذر بكارثةٍ صحيّةٍ وانتشارٍ متزايدٍ للأمراض الوبائيّة. وعلى الرغم من كلّ المناشدات لتنفيذ مشروع إصلاح وتعزيل شبكة الصرف الصحيّ، إلّا أنّ الأمر يزداد سوءًا؛ فمياه الصرف الصحيّ تختلط بمياه الشرب ومياه الأمطار وتدخل إلى الغرف والخيام وتسبّب الأمراض للمهجّرين في المخيّم، ولاسيّما للأطفال منهم الذين بلغ عددهم 1060 طفلًا ممّن هم دون سنّ الخمس سنوات، والذين يلعبون بهذه المياه الملوّثة من دون إدراكهم للأمراض التي ستصيبهم. فضلًا عن احتمال سقوطهم في إحدى غرف التفتيش المفتوحة لوجودها على الطرقات الرئيسة وبين الخيام.

وللاطّلاع أكثر على ظروف قاطني مخيّم زيزون كان لنا لقاءٌ مع مدير المكتب الإعلاميّ في المخيّم، أبو سامر الشامي، فأفادنا بما يلي: «تعدّ البطالة من أكثر المشكلات التي تسبّب الفقر والعوز لسكّان المخيّم، فأغلب القاطنين يعتمدون على السلال الإغاثيّة التي تأتيهم عن طريق المنظّمات؛ فمنهم من تكفيه هذه السلّة الغذائيّة لمدّة شهرٍ واحدٍ، ومنهم من يضطرّ إلى بيعها فورًا لسداد الديون التي عليه من خبزٍ ودواءٍ وغيره. كما أنّ المخيّم الذي يحتوي قرابة 1100 عائلةٍ (ما يعادل خمسة آلاف نسمةٍ)، بينهم 1060 طفلًا دون سنّ الخمس سنوات، لا يحتوي أيّ نقطةٍ طبيّة. والجدير ذكره أنّ هناك نحو 400 طفلٍ في حاجةٍ إلى حليب الأطفال». ويضيف «الشامي»، مبيّنًا المشكلات التي يواجهها قاطنو المخيّم في ما يتعلّق بمشكلتي المياه والصرف الصحيّ، فيقول: «في الصيف

تجفّ النبعة التي تمدّ المخيّم بالمياه ويبقى السكّان طوال فصل الصيف يشترون الماء من الصهاريج التي تعدّ مكلفةً ماديًّا ومضرّةً صحيًّا. أمّا بالنسبة إلى مشكلة الصرف الصحيّ، فمنذ ما يقارب العامين تمّ تعزيل شبكة الصرف الصحيّ من قبل رابطة أهل حوران، وحتى يومنا هذا لم يتمّ تعزيل هذه الشبكة، ما جعل أهالي المخيّم يعانون من انسدادها بشكلٍ مستمرٍ وفيضان المياه إلى غرفهم واختلاطها بمياه الشرب، الأمر الذي سبّب ظهور حالات التهاب أمعاءٍ حادّة بين النازحين، ولاسيّما الأطفال منهم».

ويعيش قاطنو المخيّم ظروفًا قاسيةً في فصل الشتاء في ظلّ غلاء أسعار الوقود والمحروقات وعجزهم عن شرائها. فضلًا عن إقامتهم في خيامٍ مهترئةٍ لا تردّ عنهم برد الشتاء ولا حرّ الصيف، وهي مكتظّةٌ بالسكّان؛ فالخيمة الواحدة تقطنها أربع عائلاتٍ، ولاسيّما بعد موجة النزوح مؤخّرًا عن بلدة «حيط». ففي 7 كانون الثاني/ يناير المنصرم غرقت الخيام بسبب غزارة الأمطار وسوء شبكة الصرف الصحيّ، وانخفاض الأرض التي أقيم عليها المخيّم. وقد عجز السكّان عن التخلّص من المياه التي اجتاحت خيامهم وأتلفت محتوياتها. وأطلق ناشطون إعلاميّون ونازحون في مخيّمات محافظتي درعا والقنيطرة نداء استغاثةٍ وجّهوه إلى المنظّمات الإنسانيّة للوقوف عند أوضاع النازحين الإنسانيّة المزرية التي أخذت تتدهور مع دخول فصل الشتاء وهطول الأمطار بغزارة، ما تسبّب بانجراف عددٍ كبيرٍ من خيامهم، بسبب سوء نوعيّة تلك الخيام ولأنّها نصبت على تربةٍ زراعيّةٍ رخوة. الأمر الذي أجبر الكثيرين على ترك خيامهم والمبيت في العراء ريثما تُحلّ مشكلتهم. يقول «محمد ياسين»، وهو نازحٌ عن منطقة حوض «اليرموك» إلى مخيّم «زيزون»، لمجلّة «أصوات»: إنّ «أغلب الخيام الموجودة في المخيّم تعرّضت للانجراف بالسيول، بسبب وجود المخيّم على أرضٍ زراعيّةٍ رخوة. ولقد اضطررنا إلى المبيت ليلتين في العراء نتيجة تحوّل أرضيّة الخيام والمخيّم بشكلٍ عامٍ إلى حوض سباحة».

مخيم زيزون- خاص *أصوات*

وعن شحّ الدعم المقدّم لقاطني المخيّم قال «أبو سامر الشامي»: لم يقدّم للمخيّم أيّ دعمٍ لتدفئة قاطنيه في هذا الشتاء. وهناك بعض مهجّري حوض اليرموك ليس لديهم خيامٌ حتى هذه اللحظة علمًا أنّهم مهجّرون منذ عامٍ تقريبًا. إضافةً إلى أنّ الأطفال في المدارس لا يتمّ دعمهم بالقرطاسية أو الكتب الدراسيّة؛ فهناك العديد من الطلّاب يشتركون على كتابٍ دراسيٍ واحد».

ويمكن تلخيص أهمّ مطالب النازحين في مخيّم «زيزون»، بحسب مدير المكتب الإعلاميّ في المخيّم، بـ:

1 - تأمين الموادّ الغذائيّة، ولاسيّما حليب الأطفال.

2 - العمل على إصلاح شبكة الصرف الصحيّ في المخيّم.

3 - تأمين مياه الشرب.

4 - دعم قاطني المخيّم بالألبسة الشتويّة والأغطية والفرش.

5 - استبدال الخيام الرثّة وصيانة بعضها.

6 - تمهيد أرضيّة الخيام ورفعها عن مستوى الأرض، وتمهيد الطرقات لتسهيل دخول وخروج قاطني المخيّم لشراء حاجاتهم أو لذهاب أطفالهم إلى المدارس عند هطول الأمطار.

7 - إقامة نقطةٍ طبيّةٍ في المخيّم.

النزوح إلى/ عن «سراقب»

هيئة التحرير

شهدت مناطقُ في ريف إدلب الجنوبيّ والشرقيّ موجات نزوحٍ جماعيٍّ نتيجة الحملة العسكريّة الهمجيّة التي شنّتها سلطة الأسد وحلفاؤها، بغية السيطرة على المنطقة. وتمتدّ تلك المناطق من ريف حماة الشرقيّ وصولًا إلى ريف إدلب الجنوبيّ الشرقيّ. ففي تاريخ 29 كانون الأوّل/ ديسمبر 2017، سقطت بلدة «أبو دالي» في ريف حماة الشماليّ الشرقيّ التي تفصل حدود محافظة إدلب الإداريّة عن محافظة حماة بيد قوّات النظام وميليشيات «الشبيحة»، تبعها سقوطٌ سريعٌ لقرى «الحمدانية» و«تل مرق» و«أم حارتين» و«المشيرفة»، ثمّ أعقبها بأيّامٍ انهيارٌ كبيرٌ في دفاعات المعارضة وتقدّمٌ خاطفٌ وسريعٌ لقوّات النظام وصولًا إلى ناحية «سنجار» في عمق ريف «معرة النعمان»، ما أدّى إلى موجات نزوحٍ غير مسبوقةٍ عن تلك المنطقة باتّجاه المنطقة المحيطة بمدينة «سراقب».

وقد لاحقت الطائرات الحربيّة لسلطة الأسد وحلفائها النازحين أثناء نزوحهم واستهدفتهم عدّة مرّات، ومنه تعرّض إحدى قوافل النازحين عن ريف إدلب الشرقيّ في، 3 كانون الثاني/ يناير المنصرم، لاستهدافٍ مباشرٍ من الطائرات الحربيّة الروسيّة قرب مدينة «سراقب»، ما أدّى إلى سقوط جرحى وتحطّم سيّارتين للنازحين، بحسب ناشطين من مدينة «سراقب».

ولم تكتفِ الآلة الحربيّة لسلطة الأسد وحلفائها باستهداف قوافل النازحين على طريق نزوحهم، بل لاحقتهم إلى المخيّمات، لتمعن في تشريدهم وعقابهم؛ ففي 8 كانون الثاني/ يناير المنصرم، استهدفت طائرات الاحتلال الروسيّ مخيّماتٍ عشوائيّةً شرق وشمال مدينة «سراقب» بأربعة صواريخ، ما أسفر عن سقوط شهيدين وعددٍ كبيرٍ من الجرحى.

وعن هذا حدّثنا الناشط الإعلاميّ في المنطقة، أكرم المصري، قائلًا: «مع تصاعد الحملة العسكريّة للنظام والميليشيات المساندة له على ريف إدلب الجنوبيّ والشرقيّ فضّل أغلب المدنيّين تشييد خيامٍ لهم في المزارع القريبة من مدنهم، أملًا في أن تكون تلك المزارع آمنةً أكثر من مراكز المدن والبلدات، ولاسيّما أنّ الطيران غالبًا ما يكثّف ضرباته على وسط المدن بغية تشريد أهلها». وأضاف «المصري»: أنّه «على الرغم من استهداف المخيّمات العشوائيّة المنشأة حديثًا على أطراف مدينة سراقب، إلّا أنّ أغلب قاطنيها لا يزالون داخلها، مفضّلين الموت في مدينتهم على الخروج والعيش في واقع النزوح المرير في مخيّمات المناطق الحدوديّة التي تفتقر إلى أدنى مقوّمات الحياة الكريمة».

وفي 24 كانون الثاني/ يناير، شنّت مقاتلات الاحتلال الروسيّ غاراتٍ بالذخائر الحارقة المحرّمة دوليًّا على مدينة «سراقب». وخلال متابعة «أصوات» لأوضاع المدينة التقت مع أحد أعضاء المجلس المحلّيّ في مدينة «سراقب»، محمد الخاني، فأفادنا بما يلي: «استهدفت مقاتلاتٌ روسيّةٌ مدينة سراقب بالنابالم الحارق، وهذا ليس هو الاستهداف الأوّل؛ فالطائرات الروسيّة استهدفت المدينة أكثر من مرّة. المدينة التي يسكنها نحو 50 ألف نسمةٍ من سكّانها الأصليّين، إضافة إلى 10 آلاف نسمةٍ من النازحين من مناطقَ مختلفةٍ، و9 آلاف نازحٍ نزحوا مؤخّرًا عن ريفي حماة الشماليّ وإدلب الجنوبيّ الشرقيّ. ويسكن النازحون خيامًا غير مؤهّلةٍ لمقاومة برد الشتاء والأمطار، كما أقيمت تلك الخيام في مناطقَ مكشوفةٍ، ويأتي القصف ليزيد من معاناة النازحين. وكان قد استشهد طفلٌ عمره ثلاث سنواتٍ في قصفٍ سابق، نتيجة الحروق التي تعرّض لها جرّاء قصف المنطقة بالنابالم الحارق».

وأضاف «الخاني»: أنّ «سكّان المدينة يعيشون توتّرًا نفسيًّا نتيجة الأوضاع البائسة التي أثّرت على حياتهم المعيشيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والفكريّة؛ حيث توقّفت عمليّة التعليم، نتيجة الحملة الهمجيّة على المدينة بجميع أنواع الأسلحة، وأصبحت الأسواق شبه خاليةٍ من الناس الذين بدؤوا ينزحون عن المدينة لعدم تحمّلهم هذه الأوضاع المأسويّة».

وأجرت "أصوات" عدّة لقاءاتٍ مع مدنيّين من مدينة «سراقب»، تحدّثوا خلالها عن الحملة الهمجيّة التي تشنّها سلطة الأسد وحلفاؤها على المدينة، حيث قال أحدهم: «لم يبقَ سلاحٌ إلّا واستخدم ضدّنا ابتداءً من القنابل والصواريخ، مرورًا بالذخائر العنقوديّة وصولًا إلى النابالم. والآن السكّان لا يعرفون إلى أيّ مكانٍ سينزحون». بينما تكلّم آخر عن استهداف الطيران الحربيّ لفرق الدفاع المدنيّ والمسعفين والبنية التحتيّة في المدينة.

وشهدت مدينة «سراقب» مؤخّرًا تصعيدًا همجيًّا من سلطة الأسد وحلفائها وصل إلى حدّ قصف طيران النظام المروحيّ مدينة «سراقب» ببراميل تحتوي على غاز الكلور السامّ، ما أدّى إلى نزوح 75 في المئة من سكّان المدينة عنها.

وذكرت مصادر من داخل المدينة لـ «أصوات» أنّ النازحين عن المدينة لم يتوجّهوا إلى المخيّمات، بسبب سوء خدماتها واكتظاظها وعدم قدرتها على استيعاب النازحين الجدد، بل توجّهوا إلى مدن وبلدات (إدلب ومعرة مصرين وجبل الزاوية وسرمدا وسلقين وحارم ودركوش)، وقاموا باستئجار المنازل فيها.

ويعاني النازحون الجدد من غلاء إيجارات المنازل التي وصفها كثيرون بـ «الخرافيّة»، ولاسيّما في المناطق الحدوديّة، حيث تجاوزت إيجارات المنازل في بلدة «أطمة» 1200 دولار. وفي هذا الصدد كان لنا لقاءٌ مع الإعلاميّ، علاء الدين إسماعيل، الذي شرح لنا معاناة النازحين في محافظة إدلب، ولاسيّما أولئك الذين نزحوا عن ريف محافظة إدلب الشرقيّ مؤخّرًا، فأفادنا بما يلي: «أنا أستأجر منزلًا الآن في بلدة أطمة بمبلغ 250 دولارًا أميركيًّا، وهو عبارةٌ عن غرفتين ومطبخٍ وحمّام، والدفع سلفٌ لثلاثة أشهر. إضافة إلى كومسيون يأخذه المكتب العقاريّ وقدره 50 دولارًا».

ويضيف «إسماعيل»: «بلغت إيجارات البيوت في أطمة أكثر من 1200 دولار شهريًّا. ولا يقتصر هذا الاستغلال على إيجارات البيوت فحسب، بل يتعدّاها إلى استغلال النازحين بثمن الخيام والأرض التي تنصب عليها تلك الخيام؛ حيث بلغ سعر الخيمة 200 دولارٍ وإيجار الأرض التي تنصب عليها الخيمة قدره 50 ألف ليرة سوريّة سنويًّا، وذلك بسبب اكتظاظ المخيّمات وعدم قدرتها على استيعاب النازحين الجدد».

واشتكى النازحون من غياب المتابعة من قبل المؤسّسات الإغاثيّة والمجلس المحلّيّ التابع لحكومة «الإنقاذ» التي شكّلتها هيئة «تحرير الشام» (النصرة سابقًا)، ما دفع ناشطين في مدينة «سراقب» إلى إصدار بيانٍ أشادوا فيه بالتكافل والتضامن الشعبيّ، كما أشادوا بالدفاع المدنيّ ومنظومة الإسعاف في «سراقب» وجيش إدلب الحرّ، بينما استهجنوا غياب المجلس المحلّيّ ومغادرته للمدينة نهائيًّا.

المرأة النازحة والأسرة(٣)

سلافة بدرالدين

يعاني النازحون قبل خروجهم من ديارهم من ظروفٍ مأسويّة، فهم هجّروا قسريًّا نتيجة أهوال الحرب والخوف على حياتهم من خطرٍ حقيقيّ يهدّدها. وغالبًا ما شاهدت تلك الأسر قبل نزوحها، وفي أثنائه، الويلات، من قتلٍ ودمارٍ وخوفٍ، وبعضها فقدت معيلها، ومعظمها فقدت أحد الأقارب أو الأصدقاء. وأثناء النزوح تعرّضت تلك الأسر للتنكيل من حواجز النظام المنتشرة على الطرقات، ومن الألغام التي زرعها تنظيم الدولة الإسلاميّة (داعش) في مناطق سيطرته، ومن جشع المهرّبين، ولا يمكن حصر المعاناة والصعوبات التي عانتها تلك الأسر أثناء رحلة نزوحها، إلّا أنّه يمكن اختصارها بتعرّضها إلى الكثير من الخوف والخطر والابتزاز.

هذه الظروف وغيرها أثّرت على الصحّة النفسيّة لتلك الأسر، ولاسيّما المرأة الأمّ التي تتحمّل الجزء الأكبر في هذه المعاناة، فهي الآن مسؤولةٌ- غالبًا- عن أمن أسرتها وتأمين لقمة العيش لها، وتربية الأطفال وضبط سلوكهم، وتعليمهم والحرص الممزوج بالخوف على مستقبلهم. كلّ هذا زاد من الأعباء الملقاة على عاتق المرأة؛ فهي مسؤولةٌ خارج منزلها وداخله من دون معينٍ لها غالبًا، وهو ما أدّى- في بعض الأحيان- إلى أمراضٍ اجتماعيّةٍ أصابت تلك الأسر. تقول «أمّ عامر»: «منذ ستّ سنواتٍ ونحن نعاني من الدمار والقتل والتهجير، ومن ذلك الوقت وأنا لا أفكّر في ذاتي ولا في سعادتي ولا أهتمّ بلباسي ومظهري. ما يشغلني هو متى سنعود، وكلّ شيءٍ مؤجّلٌ إلى أن يتحقّق ذلك».

ويبدو واضحًا أثر الحرب والنزوح على الأسرة النازحة، فالأطفال غالبًا ما يعانون من عدم شعورٍ بالأمان، ومن الاضطراب والقلق والنوم غير المنتظم، ما يولّد لديهم كثيرًا من المشكلات النفسيّة والفيزيولوجيّة، ويتّضح ذلك في انخفاض مستواهم التعليميّ وعدم قدرتهم على تكوين شبكة علاقاتٍ في الوسط الجديد. والرجال، إن وجدوا مع أسرهم، غالبًا ما يعانون أيضًا من أثر الحرب على أجسادهم أو نفسيّتهم، إضافة إلى ضيق العيش وقلّة فرص العمل، بينما المرأة تحاول أن تحقّق توازنًا في الأسرة، لكن غالبًا ما تفشل في تلك المهمّة، لأنّها ليست بحالٍ أفضل من حال أسرتها من حيث التعب النفسيّ والجسديّ، لا بل عليها أعباءٌ مضاعفةٌ كما أسلفنا. كلّ هذا أدّى إلى مشكلاتٍ أسريّةٍ تمثّلت في زيادة مستوى العنف الأسريّ بين الأبناء من جهة، وبين الزوجين من جهةٍ أخرى؛ فالأبناء ونتيجةً لمشاهد العنف التي شاهدوها أو وقعت عليهم أو على أحد المقرّبين منهم، وعدم الشعور بالأمان أو الرعاية في بعض الأحيان، وعدم قدرتهم على التكيّف مع الواقع الجديد أو الوسط المحيط، بدؤوا بتدوير العنف المخزون لديهم وبدا هذا ظاهرًا على سلوكهم الذي اتّسم بالعدوانيّة وعلى أدوات لعبهم وطبيعة ألعابهم. هذا الواقع للأبناء خلق صعوبةً في تعامل الأمّ معهم في الدرجة الأولى، فأصبحت غير قادرةٍ على ضبط سلوكهم أو التحكّم بردّات فعلهم، ما أدّى في كثيرٍ من الأحيان إلى مشكلاتٍ أسريّةٍ تمثّلت في زيادة العنف الأسريّ وتراجع المستوى التعليميّ للأطفال. تقول «أمّ عامر»: «لديّ خمسة أبناء، صبيّان وثلاث بناتٍ، تتدرّج أعمارهم بين تسع سنواتٍ وخمس عشرة سنة. أبو عامر دائم العصبيّة والتذمّر ويقوم بتعنيف الأطفال ويضربهم ضربًا مبرّحًا لأنّهم يتعاركون بشكلٍ دائمٍ ويتراجعون في المدرسة. ومعظم مشكلاتي أنا وزوجي مردّها تربية الأطفال ومشكلاتهم، فهو يردّ فشلهم وسوء تربيتهم إلى تقصيرٍ منّي، بينما أرى أنّني أقوم بواجباتي نحوهم، ولكن على ما يبدو أنّ الأمر أصبح فوق استطاعتي ولم أعد قادرةً على ضبط سلوكهم. الآن ازداد التوتّر والعنف داخل البيت كثيرًا عند الأولاد وعند زوجي، وأنا أحيانًا أجد نفسي أجاريهم بهذا السلوك من دون أن أنتبه إلى نفسي. في الحقيقة صار الوضع لا يطاق».

أمّا بالنسبة إلى علاقة الزوجين، فقد أثّر النزوح عليها بشكلٍ كبيرٍ، وذلك بسبب الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة والنفسيّة التي تعيشها الأسرة؛ فقد شهدت تلك العلاقة، بحسب بعض النساء اللواتي قابلناهنّ، توتّرًا شديدًا وصل إلى الطلاق في بعض الأحيان.

عمل للفنان عمرو فهد

ومردّ هذا التوتّر الذي أصاب العلاقة الزوجيّة هو اضطرار الأسرة إلى تغيير نمطها الاجتماعيّ تماشيًا مع الواقع الطارئ، ومن ثمّ تغيير سلّمها القيميّ الاجتماعيّ، مثلًا انتقلت المرأة في بعض الأسر من ربّة منزل إلى امرأةٍ عاملة، وهو ما أدّى إلى تغييرٍ في طبيعة علاقاتها ومهمّاتها ووجودها في المنزل وأحيانًا أثّر على طبيعة عملها كـ «ربّة منزل»، وقد خلق هذا حساسيّة –غالبًا- مع الزوج. إضافةً إلى أنّ الزوج قد وقعت عليه آثار الحرب النفسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وهو يعاني أيضًا من قلّة فرص العمل أو انعدامها، وإن كان يعمل يعاني من انخفاض الأجور التي لا تستطيع تغطية نفقات الأسرة، فغالبًا ما يتولّد لديه شعورٌ بالنقص يفرّغه من خلال العنف الأسريّ، ولاسيّما مع الزوجة. تقول «أمّ حسين»: «أنا لست سعيدةً في حياتي الزوجيّة، وعلى الرغم من تعبي خارج المنزل وطبيعة عملي المجهدة، إلّا أنّني مؤخّرًا صرت أرتاح في العمل أكثر من البيت، لأنّ زوجي دائم الصراخ والتململ والتأفّف. إضافة إلى أنّه يضرب الأطفال بعنفٍ، وأحسّه أحيانًا يثأر منّي وكأنّي السبب في ما نحن فيه، وهو دائمًا يقول: كلّه منك. مع العلم أنّه يعرف في قرارة نفسه أنّ لا حول لي ولا قوّة».

الغوطة: أين المفر؟

هيئة التحرير

عندما يطال القصف الأماكن المحاصرة كلّها، يبدو النزوح فكرةً خرقاء، ولكنّها تحصل حين لا يوجد شيءٌ آخر يمكن فعله؛ «فينزح» المدنيّون بدايةً من غرفهم إلى «السلالم» لأنّ هناك من أخبرهم أنّها أكثر الأماكن أمنًا في البناء، على أمل أن يخطئهم الموت. ثمّ يتبادلون البيوت، ويزحفون إلى عدّة بيوتٍ أبعد، وصولًا إلى الأقبية والأنفاق الرطبة، والباردة، والمظلمة ليحشروا فيها في مشهدٍ وكأنّه يوم القيامة، على أمل أن يكونوا قد تحرّكوا باتّجاه الأمان. هناك حسابٌ عقليٌّ يجري؛ الابتعاد ولو بمقدار بضع حاراتٍ عن المحاور، المقارنة بين عدد القذائف هنا وتلك التي سقطت هناك، القرب من مصادر الحياة، من مشربٍ ومأكل...

عمل للفنان سعد الله مقصود

فمنذ 17 شباط/ فبراير الجاري وحتى إعداد هذا التقرير، لم يتوقّف القصف عن بلدات ومدن الغوطة الشرقيّة؛ حيث قُتل الثلاثاء 20 شباط/ فبراير، أكثر من مئة مدنيٍّ، جلّهم من الأطفال. واستهدف القصف مدن وبلدات (دوما، وحرستا، وكفر بطنا، وسقبا، وحمورية، وجسرين، وعين ترما، وأوتايا) بشكلٍ رئيس. كما استهدف القصف البنية التحتيّة والمراكز الخدميّة، ولاسيّما النقاط الطبيّة؛ حيث قالت «مديريّة الصحّة في دمشق وريفها» التابعة للحكومة السوريّة المؤقّتة، الثلاثاء 20 شباط/ فبراير الجاري، إنّ «عدّة مستشفياتٍ خرجت عن الخدمة نتيجة القصف المكثّف على مدن وبلدات غوطة دمشق الشرقيّة، من خلال تعمّد استهداف البنية الطبيّة وسيّارات الإسعاف». كما قال ناشطون في الغوطة الشرقيّة إنّ الأهالي يتوجّهون إلى الأقبية التي باتت تغصّ بهم، وإنّ أقلّ تجمّعٍ في الأقبية يحوي أكثر من ستين عائلةً.

وكانت ناحية «النشابيّة» قد تعرّضت، في 29 كانون الأوّل/ ديسمبر 2017، لاقتحامٍ من قوّات سلطة الأسد من جهة قرية «البلاليّة». وفي اليوم التالي تعرّضت منطقة المرج لقصفٍ عنيفٍ بالسلاح الثقيل والطيران امتدّ على المنطقة برمّتها (النشابيّة ومزارع البلاليّة وأطراف القاسميّة والزريقيّة وحوش الصالحيّة وأوتايا، وغيرها من القرى والبلدات)، ما أدّى إلى مقتل 23 شخصًا وإصابة 43 شخصًا آخرين في منطقة «المرج» شرق العاصمة السوريّة (دمشق)، خلال يومي الجمعة والسبت -29 30 كانون الأوّل/ ديسمبر، بحسب المكتب الإغاثيّ الموحّد في الغوطة الشرقيّة – قطاع المرج.

إضافة إلى نزوح 920 عائلةً عن المنطقة خلال هذه الفترة؛ حيث توجّهت معظم العائلات إلى «القطاع الأوسط» الذي يضمّ مدن وبلدات (حمورية وجسرين وسقبا وعين ترما وزملكا وكفر بطنا وعربين وحزة وبيت سوى ومديرا والمحمدية والأشعري والأفتريس)، بينما توجّه بعضها إلى مدينتي «دوما» و«مسرابا» وهي البلدات والمدن التي يتركّز عليها القصف الآن.

وطالبت اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر، الأربعاء 20شباط/ فبراير، بالسماح بنقل المساعدات الإنسانيّة إلى الجرحى والمحاصرين في الغوطة الشرقيّة للعاصمة السوريّة دمشق. وأصدرت منظّمة الأمم المتّحدة للطفولة «يونيسيف»، الثلاثاء 20 شباط/ فبراير الجاري، بيانًا خاليًا من الكلمات لوصف غضبها حيال معاناة الأطفال المحاصرين في الغوطة الشرقيّة، في ظلّ التصعيد العسكريّ الأخير. ونشرت «اليونيسيف» لمنطقة الشرق الأوسط وشماليّ إفريقيا، عبر حسابها الرسميّ في «تويتر»، تصريحًا لمديرها الإقليميّ «خيرت كالياري» من العاصمة الأردنيّة عمّان جاء فيه: «ليست هناك كلماتٌ بإمكانها أن تنصف الأطفال القتلى وأمهاتهم وآباءهم وأحبّاءهم».

وتبع النصّ المقتضب عشرة أسطرٍ مرفقةٍ بعلامات تنصيصٍ تدلّ على عدم وجود كلماتٍ. وبرّرت المنظّمة ذلك بقولها: «نصدر هذا التصريح لأنّنا لم نعد نملك الكلمات لوصف معاناة الأطفال وحدّة غضبنا».

في هذا الوقت يعلم الكثير من الناس في الغوطة أن الحلّ «الحلبيّ» هو ما يطبّق عليهم، وأنّ التدمير الشامل، الذي يستعيض عمّا تستطيع فعله قنبلةٌ نوويّةٌ واحدةٌ بعشرات آلاف القذائف والصواريخ، سيدفعهم إلى النزوح، بعد أن يقتل الكثير منهم، عبر أقنيةٍ تمنّ روسيا عليهم بها، قبل أن تعدّ الباصات الخضر للمعارضة ومن لا يريد البقاء تحت حكم سلطة الأسد.

المدارس البديلة في جنوب دمشق

محمود زغموت

مع بداية خروج منطقة جنوب دمشق عن سيطرة النظام أواخر عام ٢٠١٢، بدأت عجلة الحياة بالتوقّف، وذلك بسبب الحصار الذي أخذ بالتصاعد تدريجيًّا، الأمر الذي رافقه توقّف النظام عن تقديم الخدمات لهذه المناطق، إذ توقّفت مؤسّسات الماء والكهرباء والاتّصالات، وكذلك المؤسّسات الصحيّة والتعليميّة عن العمل، وتعرّض كثيرٌ منها إمّا للتدمير بسبب عمليّات القصف المستمرّ، وإمّا للتخريب والسرقة بسبب انتشار الفوضى وغياب الأمن، وقد بدأ سكّان هذه المناطق بالبحث عن مؤسّساتٍ بديلةٍ تقدّم هذه الخدمات، وأخذ ناشطو المنطقة العاملون في مجال الإغاثة والعمل الإنسانيّ بمحاولة اجتراح حلولٍ وتقديم بدائل، وإن كانت بالحدّ الأدنى بسبب محدوديّة الخبرة وشحّ الموارد، إلّا أنّها أسهمت باستمرار الحياة في هذه المناطق، ولاسيّما العمليّة التعليميّة التي لم تتوقّف على الرغم من تردّي الأوضاع.

مع إبرام البلدات الثلاث (بيبلا، بيت سحم، يلدا) اتّفاق مصالحةٍ مع النظام مطلع عام 2014، وبدء عودة الخدمات تدريجيًّا إلى المنطقة، عادت المدارس التابعة لوزارة التربية للعمل في تلك البلدات، وفتحت أبوابها أمام الطلّاب، فيما بقي مخيّم اليرموك ومحيطه خارج هذا الاتّفاق، وبالتالي فإنّه لم يكن من بدٍّ أمام من تبقّى من سكّان المخيّم، الذين تجاوز عددهم حينها عشرين ألفًا، إلّا أن يبادروا لمواجهة مشكلة توقّف العمليّة التعليميّة في المخيّم حرصًا على مستقبل أبنائهم.

المدرسة البديلة

ظهرت فكرة المدارس البديلة في مخيّم اليرموك خلال العام الدراسيّ 2013 2014-، بجهود المعلّمين من أبناء المخيّم، إلى أن وجدت هذه التجارب من يدعمها من المؤسّسات الإغاثيّة ويساهم في تحسين أدائها وتطويرها، وأبرز المدارس التي ظهرت حينها المدرسة «الدمشقيّة البديلة» في شارع الثلاثين، ومدرسة «الأزمة البديلة» في منطقة غرب اليرموك، ومدرسة «الجرمق البديلة» في منطقة شارع المدارس، وذلك بهدف متابعة عمليّة التعليم ضمن الإمكانات المتاحة.

ومع الوقت توافقت المدارس البديلة على عدّة نقاطٍ، منها: توحيد الحلقة التعليميّة الأولى والثانية في مدرسةٍ واحدةٍ، ودمج المعلّمين من باقي المدارس ضمن كادرها، بحسب الخبرة والحاجة. واعتماد إحداها إطارًا تعليميًّا مخصّصًا للمرحلة الثانويّة من الصفّ الأوّل الثانويّ إلى الثالث الثانويّ.

ومن جهةٍ أخرى، وعلى الرغم من أنّ المفوّض العامّ «للأونروا»، «بيير كرينبول» أظهر حرصًا ومتابعةً للواقع التعليميّ للفلسطينيّين في سورية، إذ أكّد في تصريحٍ له في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، أنّ أكثر من ثلثي مدارس «الأونروا» في سورية أصبحت غير قابلةٍ للاستعمال، ومعظم تلك المدارس أصبحت كذلك، لأنّها تعرّضت لأضرارٍ بسبب النزاع، أو لأنّها الآن تقع في أماكنَ ينطوي الوصول إليها على خطرٍ كبير، مضيفًا أنّ «هنالك 15 مدرسةً إضافيّةً تستخدم الآن كملاجئ، وأنّ المدارس الواقعة في محيط القتال تعدّ مثالًا دراماتيكيًّا للتجاهل السافر لحرمة حياة المدنيّين الذي تظهره أطراف النزاع». على الرغم من هذه التصريحات إلّا أنّ «الأونروا» كجهةٍ مسؤولةٍ عن العمليّة التعليميّة للاجئين الفلسطينيّين في سورية، لم تعترف بالمدارس البديلة، ولم تقدّم لها أيّ دعمٍ يذكر وتعاملت معها بتجاهلٍ تامّ.

مع اقتحام تنظيم الدولة «داعش» مخيّم اليرموك يوم 1 نيسان/ أبريل 2015، حيث شملت سطوته وتعسّفه بطبيعة الحال ملفّ التعليم، وبما أنّ أغلبيّة من تبقّى من سكّان المخيّم فرّوا من إرهاب التنظيم إلى بلدات «يلدا» و «بيبلا» و«بيت سحم»، فقد انتقل مشروع المدارس البديلة لأبناء المخيّم جزئيًّا إلى تلك المناطق.

والجدير ذكره في هذا المقام أنّنا لم نجد على شبكة الإنترنت أيّ معلوماتٍ عن الوضع الماليّ لهذه المدارس، وهو ما يمكن عدّه سمةً عامّةً تسم عمل معظم المؤسّسات في ظلّ الصراع الراهن في سورية؛ من حيث غياب الشفافيّة الماليّة والتكتّم عن حجم التمويل ومصادره وميزانيّة المشاريع التي تشرف عليها تلك المؤسّسات.

مدرسة الجرمق (القدس) نموذجًا

تعدُّ مدرسة «الجرمق» (القدس) أكبر المدارس البديلة في منطقة جنوب دمشق المحاصر

من حيث عدد الطلّاب والمدرّسين، وذلك على الرغم من قلّة الإمكانات والدعم المحدود، إذ إنّ الكادر التعليميّ وكذلك الطلّاب أصرّوا على الاستمرار. وتضمّ هذه المدرسة اليوم 858 طالبًا و 788 طالبةً، بمجموعٍ قدره 1646 طالبًا وطالبة، من الصفّ الأوّل الأساسيّ إلى الثالث الثانويّ بفرعيه الأدبيّ والعلميّ، وتضمّ 73 موظّفًا بين كادرٍ تعليميٍّ وموظّف خدمات.

وتؤمّن «هيئة فلسطين للإغاثة والتنمية» الدعم الكامل لمدرسة «الجرمق»، من أجور معلّمين وموظّفين وتأمين الأثاث والقرطاسية والمياه وموادّ التدفئة ضمن الإمكانات المتاحة.

ويقول الناشط «أيمن الغزي» أحد أبرز كوادر الهيئة في جنوب دمشق إنّ المدرسة في حاجةٍ مستمرّةٍ للدعم، وهي تستنزف جهدًا كبيرًا من الهيئة، إلّا أنّهم مصرّون على مواصلة العمل ومحاولة تأمين ما يلزم لسير العمليّة التعليميّة في المدرسة، بسبب الحاجة الملحّة لها من قبل الفلسطينيّين في جنوب دمشق وغياب البدائل.

فيما أمّنت «الهيئة العامّة للاجئين الفلسطينيّين» الكتب المدرسيّة لهذا العام، وضمنت الاعتراف بنتائج الطلّاب في المدرسة.

عوائق وتحدّيات

يعاني طلّاب مخيّم اليرموك في الجنوب الدمشقيّ عمومًا واقعًا تعليميًّا منقوصًا، حيث يشكّل انقطاع الكهرباء والحصار وتدهور الوضع الاقتصاديّ وقلّة ذات اليد أبرز التحدّيات، حيث يعجز الكثير من الأهالي عن تأمين مستلزمات الدراسة لأبنائهم، وذلك بسبب البطالة وتوقّف الأعمال وارتفاع الأسعار، وكذلك بسبب تزامن بدء العام الدراسيّ مع موسم «مونة الشتاء» وعيد الأضحى وبداية فصل الشتاء.

ومن جهةٍ أخرى وبعد فرض تنظيم الدولة «داعش» هيمنته على المخيّم ومحيطه، قرّر التنظيم في مطلع عام 2016 حصر القطاع التعليميّ في مناطق سيطرته في جنوب دمشق، بمدارسه الخاصّة، ما تسبّب بإغلاق جميع المدارس البديلة داخل المخيّم. وبناءً عليه فإنّ أغلبيّة من تبقّى من سكّان مخيّم اليرموك الذين لا يتجاوز عددهم ثلاثة آلاف نسمةٍ قرّروا إرسال أبنائهم لتلقّي تعليمهم في المدارس البديلة في بلدات يلدا وببيلا، وذلك خوفًا من تعرّضهم لعمليّات غسل أدمغةٍ، واستغلال التنظيم لهم.

وفي مطلع شهر أيلول/ سبتمبر 2017، أصدر تنظيم الدولة «داعش» قرارًا يقضي بمنع طلّاب ومدرّسي مخيّم اليرموك من الذهاب إلى مدارس بلدات (يلدا، ببيلا، بيت سحم) لمتابعة العمليّة التعليميّة فيها.

وقد أدّت ضغوطٌ شعبيّةٌ من سكّان المخيّم إلى تراجع التنظيم عن قراره هذا، وذلك بعد مفاوضاتٍ أجراها وفدٌ شعبيٌّ ضمّ ممثّلين عن أهالي المخيّم وقادة التنظيم في المنطقة.

مبادئ توجيهيّة بشأن التشريد الداخليّ

الفرع الثاني - المبادئ المتعلّقة بالحماية من التشريد

المبدأ (7)

1 - على السلطات المعنيّة، قبل اتّخاذ أيّ قرارٍ يقضي بتشريد أشخاصٍ، أن تعمل على استطلاع جميع البدائل الممكنة لتجنّب التشريد. فإذا لم توجد بدائل اتّخذت جميع التدابير للإقلال إلى أقصى حدٍّ من التشريد ومن آثاره الضارّة.

2 - على السلطات التي تقوم بذلك التشريد أن تحرص، بأقصى ما تستطيع من الناحية العمليّة، على إتاحة مأوًى مناسبٍ لهؤلاء المشرّدين وعلى أن يتمّ تهجيرهم في ظروفٍ مرضيةٍ من حيث السلامة والتغذية والصحّة والنظافة وعدم تشتيت أفراد الأسرة الواحدة.

3 - إذا حدث تشريدٌ في غير حالات الطوارئ والصراعات المسلّحة والكوارث، وجب استيفاء الضمانات التالية:

(أ) تتّخذ سلطات الدولة ذات الصلاحيّة القانونيّة قرارًا محدّدًا للأمر بالتدابير المطلوبة.

(ب) تُتّخذ التدابير الكافية لضمان تزويد المراد تشريدهم بجميع المعلومات المتعلّقة بأسباب وإجراءات التشريد وبالتعويض وإعادة التوطين، حسب الاقتضاء.

(ج) السعي للحصول على موافقة المراد تشريدهم موافقةً حرّة وعن علم.

(د) تعمل السلطات المعنيّة على إشراك المتضرّرين، ولاسيّما النساء، في تخطيط وإدارة عمليّات إعادة التوطين.

(هـ) تتّخذ السلطات القانونيّة المختصّة إجراءات إنفاذ القوانين، وفقًا لمقتضى الحال.

(و) يُحترم حقّ الأشخاص في التماس سبل إنصافٍ فعّالة، بما في ذلك عرض القرارات المتعلّقة بهم على السلطات القضائيّة المختصّة لإعادة النظر فيها.

المبدأ (8)

لا يكون التشريد على نحوٍ تنتهك فيه الحقوق في الحياة والكرامة والحرّيّة والأمن لمن يطالهم ذلك.

المبدأ (9)

على الدول التزامٌ خاصٌّ بمنع تشريد الشعوب الأصليّة والأقلّيّات والفلاحين والرعاة وغيرهم من الجماعات التي تعتمد اعتمادًا خاصًّا على أراضيها، ولها تعلّقٌ وجدانيٌّ بها.

بعض مؤشرات ضعف حماية أطفال اللاجئين السوريين في لبنان

ريمون المعلولي

بلغ عدد اللاجئين السوريّين في لبنان 1.001 مليون عام 2017، (55%) منهم دون سنّ 18 سنة، إنّهم الأطفال، ويمثّلون أكبر كتلةٍ بشريّةٍ بين السوريّين اللاجئين في لبنان. وتتحمّل الوكالات الأمميّة المسؤوليّة الأكبر في توفير سبل عيشهم، وتسعى لحمايتهم في ظلّ ظروف نقصٍ شديدٍ في تمويل برامج الإغاثة عامًا إثر عامٍ ممّا يؤثّر سلبًا على حياة اللاجئين، ولاسيّما الأطفال منهم.

يُعدّ الأطفال أكثر الفئات البشريّة هشاشةً، وهم في حاجةٍ إلى حمايةٍ، في جميع الظروف والأحوال وفي كلّ المجتمعات. وعندما يكون هؤلاء الأطفال قد عاشوا خبراتٍ مؤلمةً ناجمةً عن ظروف الحرب المدمّرة والحصار قبل خروجهم مع ذويهم من سورية إلى بلاد اللجوء، تصبح مسألة توفير بيئةٍ آمنةٍ لهم أكثر ضرورةً، لأنّهم أكثر ضعفًا من نظراءَ لهم يعيشون في ظروفٍ عاديّة.

إنّ بقاء الطفل وحمايته ونماءَه حقٌّ أصيلٌ كفلته اتّفاقيّة حقوق الطفل لعام 1989، والتي حمّلت الدول الموقّعة عليها مسؤوليّة احترامها وإعمالها بموجب الإعلان العالميّ لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطّة تنفيذه الصادرة عام 1990.

ويعدُّ تسجيل الطفل الوليد بصورةٍ نظاميّةٍ أوّل الحقوق التي تضمن حمايته، وتترتّب عليه نتائجُ كبيرةٌ تمسُّ حاضرهم ومستقبلهم.

أفادت نتائج مسحٍ واسعٍ أصدرته بعض وكالات الأمم المتّحدة[1] : أنّه لم يتسنَّ إلّا لـ (17%) من الأسر السوريّة اللاجئة في لبنان تسجيل أطفالهم لدى سلطة التسجيل المدنيّ اللبنانيّة المختصّة، أي سجلّ الأجانب. وهي نسبةٌ متفاوتةٌ بين مناطق توزّع السوريّين المختلفة، حيث وجدت أعلى النسب المئويّة للأسر التي وصلت إلى هذه الخطوة في محافظات: بيروت (47٪) وجبل لبنان (32٪) والنبطية (27٪)، بينما عُثر على أقلّ التركيزات في عكار (5٪) والبقاع (4٪) وبعلبك الهرمل (3٪).

ولدى سؤال الأهل عن عمل أطفالهم[2] تبيّن أنّ نسبة (4.8%) ممّن راوحت أعمارهم بين 5 و 17 عامًا يعملون[3] ، وهم موزّعون بين الذكور (7.1%) والإناث (2.1%). ووجدت أعلى نسبة عمالةٍ للأطفال في محافظة النبطية، ونسبتهم (7.4%) من الأطفال السوريّين، وأدنى معدّلٍ في الجنوب، (3.0%).

والجدير بالذكر أنّ عمالة الأطفال تزداد لدى الفئات العمريّة الأعلى، فقد وجد أنّ (20%) من الأطفال الذين تُراوح أعمارهم بين 15 و 17 عامًا أفادوا عن عمل، وهم موزّعون بين (9.9%) للإناث و(30%) للذكور، مقابل (2.3%) للأطفال الذين تُراوح أعمارهم بين 5 و 14 سنة، وهم موزّعون بين (0.7%) للإناث و (3.8%) للذكور.

ولدى سؤال الأهل عن الأساليب التي يتّبعونها لضبط سلوك أطفالهم، أفاد المسح أنّ العنف هو السلوك السائد في ضبط سلوكات الأهل لأطفالهم، وكانت نسبة الأطفال الذين تعرّضوا للعنف (78%)، بحسب ما أفاد به ربّ الأسرة من العنف الجسديّ و/ أو النفسيّ. والعنف موزّعٌ بين الصراخ (54%) والضرب على الأرداف (31%) والضرب على اليد (28%) أو الوجه (12%) أو هزّ الطفل (19%) أو ضرب الجسم بشيءٍ (8.2%).

وقد سجّلت منطقة النبطية أعلى نسبة من الأطفال الذين تعرّضوا لشكلٍ واحدٍ على الأقلّ من الضبط العنيف بنسبة (94%) تلتها عكار (82%) والشمال (81%).

وأفاد بعض الآباء عن اتّباعهم تكتيكاتٍ تأديبيّةً أخرى مثل: التوضيح للطفل لماذا كان سلوكه خاطئًا (60%)، واستخدام التعزيز الإيجابيّ للطفل كالمدح أو الهدايا... ونسبتهم (40%) أو يضبطون سلوك أطفالهم من خلال توجيههم نحو ألعابٍ معيّنةٍ أخرى، ونسبة هؤلاء الأهل (26%)، فيما اعترف (16%) بإهانة الطفل لفظيًّا كالشتم أو إطلاق ألقابٍ أو صفاتٍ غير محبّبةٍ على أطفالهم.

ولدى سؤال الأهل: هل تعتقد بأهميّة العقاب الجسديّ كسبيلٍ لتربية أطفالك؟ أجاب، بـ«نعم» واحدٌ من كلّ أربعة أرباب أسر.

وأفاد المسح أنّ زواج الأطفال حقيقةٌ واقعةٌ على كلٍّ من الفتيان والفتيات اللاجئين، على الرغم من أنّ الفتيات تأثّرن أكثر من الذكور بهذا الزواج، وقد يكون الزواج رسميًّا، أو ارتباطًا غير رسميّ يحدث قبل بلوغ الطفل سنّ 18 عامًا، والواقع أنّ (22%) من الفتيات اللواتي راوحت أعمارهنّ بين 15 و 19 عامًا متزوّجات، وكان (18%) منهم/ ن متزوجات/ متزوجين بأزواج/ بزوجات تبلغ أعمارهم/ ن عشرة أعوامٍ أو أكثر.

وبلغت واقعات الزواج المبكّر في جنوبيّ لبنان أعلى نسبة من باقي المناطق فقد ارتفعت إلى (37%) بين إناثٍ راوحت أعمارهنّ بين 15 و 19 عامًا، تلها عكار والشمال لكلٍّ منها (27٪)، فيما سجّلت بعلبك الهرمل والبقاع أقلّ النسب حيث بلغت نحو (16٪).

كما سُئِل الأهل عن الوضع الصحيّ للأطفال الصغار في الأسبوعين السابقين للمسح. وأفاد الأهل عن مرض (34٪) من الأطفال دون سنّ الثانية خلال هذه الفترة. وشملت الأمراض المُبلّغ عنها وسطيًّا: الحمّى (25٪) والسعال (20٪) والإسهال (12٪). وكانت أعلى حالات المرض في الشمال (44٪)، وفي عكار (40٪).

أخيرًا، يقدّم التقرير عددًا من المقترحات تركّز على زيادة دعم الفئات الأكثر احتياجًا من اللاجئين، والاستثمار في السكّان من خلال دعم الأهل للقيام بمشاريعَ صغيرةٍ تدعم مداخيلهم وتحسّن مستوياتهم الغذائيّة والصحيّة... وغيرها من المقترحات.

---

1 - المفوّضية السامية للاجئين، ومنظّمة الطفولة ومنظّمة الأغذية العالميّة،
Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon 2017

2 - في المسح يُعدّ مشتغلًا كلّ من عمل يومًا على الأقلّ خلال الثلاثين يومًا السابقة للمسح

3 - المفارقة أنّ نسبة أعلى لعمالة الأطفال من عمر 8-17 سنة بلغت 6% في عشوائيّات دمشق وريف دمشق عام 1999 راجع المعلولي، ريمون، كفاية التربية، دار الإعصار العلميّ، الأردن: 2015.

لاجئون سوريّون في باريس، لم نقع في الحبّ بعد

ضحى عاشور

«مثل الكثير من السوريّين، أحفظ في رأسي صورةً ذهنيّةً نمطيّةً عن باريس: عاصمة الآداب والفنون، والأناقة والموضة والعطور، والحبّ والرومانسيّة والحريّات، وماذا عساه يريد الإنسان أكثر...» هكذا بدأت «يارا» قصّة شوقها إلى الحبّ وسط ضحكات وإيماءات سوريّين آخرين ساخرين من إخفاقاتهم الأولى.

الحبّ واللغة

الحبّ لغةٌ عالميّةٌ، هذا ما يقال، أمّا بالنسبة إلى يارا «أكثر ما أحبطني في محاولات الحبّ هو اللغة، بأيّ لغةٍ أفكّر به؟ بأيّ كلماتٍ سأتنهّد وأشتكي لوعتي؟ قال لي اشتقت لك. بالفرنسيّة تعني حرفيًّا: أنت تنقصيني، أو أفتقدك أو أحتاجك. شيءٌ ما يحتاج إلى شرحٍ في قاموس مشاعري المحايدة تقريبًا تجاه هذه العبارة التي تبدو مفعمةً بالمعنى أكثر من اشتقت لك العربيّة. لكنّي لا أستطيع تذوّقها ولا التمتّع بها، أجرّب أن أقولها له، فتكرج بسهولةٍ وسرعةٍ كأيّ عبارة ردٍّ أحفظها، من دون أن يتورّد خدّاي، ومن دون أن يرتجف قلبي وأتلعثم وأنا أتورّط في مغازلته»!

«في الحبّ تعود إلى ذاتك الأصدق إلى طفولتك وعفويّتك» هكذا عبرّت سارة شارحةً: «هل ينفصل الحبّ عن الأغاني، عن ذكريات الطفولة والولدنة، عن التعليقات المرحة والتلاعب بالكلمات؟! عن الرغبة الجامحة في الحكي الذي لا يريد أن ينتهي باستطراداته وتناقضاته؟! بعد لقاءٍ أو اثنين أشعر بالسأم من الحديث الذي يأخذ طابع الترجمة والاستجواب ونحن وأنتم وعندنا وعندكم... قال لي: حلوة مثل الشمس، كلّ صديقاتي اللواتي أغرمن أخبرنني أنّهنّ كنّ قمرات أحبّتهنّ، وأنا بدوري كنت أنتظر أن يقول لي: يا قمري! انسي، فالأوروبيّون يحبّون الشمس.

«حبيت جميل ويا ريتني ظله» هذه الجملة التي أسرتني منذ المراهقة ونذرت نفسي لمن سيستحقّها، وغيرها ومثلها كيف سأقولها له؟ حاول أن يتقرّب منّي وحفظ من «غوغل» صباح الخير يا حلوة! لا تذكّريني، كانت كارثة! شكر الله سعيكم، أرجوك لا تعيدها مرّةً أخرى (قلت في سرّي طبعًا). هل أخبركم عن الدم

تظاهرة سورية لأجل المعتقلين في باريس ٢٠١٦

الذي تفجّر في عروقي «مهانة» للحظاتٍ قبل أن ينقذني المترجم الآليّ لأتأكّد أنّه كان يقصد صغيرتي عندما فهمت أنّه يناديني بالبعوضة (الكلمة نفسها تحمل المعنيين المتضاربين). كلانا لجأنا إلى اللغة الإنكليزيّة لنتفاهم؛ حيث إنّها منطقةٌ وسط بيننا أكثر ألفةً ووضوحًا لنا معًا، ولكنّها في كلّ الأحوال تبقى وسيطًا عاجزًا عن تبادل مشاعر كلينا بعيدًا عن حميميّة كلماته والتمطّط المسترخي في حضن اللغة الأمّ. أمّا سالم فهو لم يعد يبتغي غير السلامة في محادثاته مع صديقته الفرنسيّة، فهو يشتكي «تتحدّث بسرعة البرق، تنتقل من موضوعٍ إلى آخر، تسأل وتجيب نفسها (كعادة الفرنسيّين)، ولا أعرف ما هو المطلوب منّي بالضبط. أبتسم وأشعر أنّي أرتكب حماقاتٍ بأسئلةٍ خرقاءَ، هي متسامحةٌ ولطيفةٌ ولكن كلّما سألتني ما بك؟ أشعر بأنّي صغيرٌ وضعيفٌ فتتملّكني الرغبة في الهرب»

الحبّ والثقافة

تقول سارة «يتعانقون في أيّ مكانٍ، على الأدراج المزدحمة وفي محطّات المترو، داخل وسائل النقل وبالطبع في الشوارع والمقاهي... كأنّهم يجدون العناق والقبلات من الحاجات التي لا تقبل التأجيل مثل الشعور بالعطش (إذ يمنع التمادي أكثر)، ورغم أنّ هذه المشاهد أصبحت مألوفةً لديّ إلّا أنّي لا أتوقّع محاكاتها، تستدرك ضاحكةً: الله لا يمتحنا!

لكن أكثر ما أثار اهتمامي أنّهم يتقبّلون الآخرين/ الغرباء الملوّنين منهم والمختلفين بالملامح والملابس، كانت هذه بشارة خيرٍ تؤكّد أنّ الحبّ يستطيع تخطّي الاختلافات والعقبات. طبعًا هذا لا يمنع من تحكّم الصور النمطيّة بهم عن العرب والمسلمين. أخبرته أنّي لست مسلمةً، مع ذلك يتابع: لكنّك تعملين رمضان (تصومين) ولا تشربين الكحول! أشعر بأنّهم أقرب إلى الأجانب الآخرين بحكم قِدم وجودهم في فرنسا واختلاطهم معًا في المدارس والأماكن العامّة بحيث نشأ بينهم تقاربٌ ثقافيٌّ ونفسيٌّ، أمّا بالنسبة إلى العرب والمسلمين، ولاسيّما في ظلّ الإعلام الانتقائيّ وحملات اليمين المتطرّف، فهم تقريبًا ضائعون، وليس لديهم الميل ولا الدافع ولا الوقت للبحث عن الحقائق».

تشارك يارا خيبتها «هم يعتبرون التعارف الجنسيّ جزءًا من التعارف الضروريّ لقبول الآخر في العلاقة، وعندما سألني عن تجاربي السابقة وأخبرته أنّه في ثقافتنا الاجتماعيّة والدينيّة والقانونيّة أيضًا يرتبط الجنس بالزواج، رغم وجود ظاهرة الجنس قبل الزواج لكنّها مرفوضةٌ بالعموم؛ فمعظم الرجال، إن لم يكن كلّهم، يريدون أن يكونوا الوحيدين في حياة المرأة الجنسيّة. لم يستطع منع نفسه من الاستغراب والتشكيك بصدق ما أقول: ليس من المعقول أن يكون كلّ الرجال السوريّين يستمتعون بدور المعلّم، بالنسبة إليّ آخر شيءٍ أريده أن أكون الأوّل، أنا أيضًا أريد أن أتعلّم خبراتٍ جديدةً... وهكذا انتهينا قبل أن نبدأ» أمّا بالنسبة إلى سالم «فالواحد لا يتعلّم إلّا من كيسه». فبعد أن تحقّقت أمنيته ودعا الفرنسيّة إلى موعدٍ استعدّ لأجله أكثر ممّا فعل مع امتحان السنة الأولى في الجامعة، سار التعارف بطيئًا لكنّه مقبولٌ وأظهر كرمه وترحيبه بصديقته فطلب المزيد من المشروبات مع الكاتو لكنّه كان غافلًا عن أهمّ تفصيلٍ في اللقاء الأوّل، حيث يُفترض أن يقبّل الحبيبة المستقبليّة كعربون إعجابٍ وموافقةٍ على بدء العلاقة. لكنّه لم يكن يدري شيئًا عن هذا البروتوكول، ولم يكن مستعدًّا له بصرف النظر عن رغبته فيه، فليس من عادته أن يظهر كـ «عديم يقع بسلّة تين»! «انتظرت عدّة أيّامٍ علّها تقول شيئًا ولم تفعل، فبادرت إلى دعوتها لتجريب بعض المأكولات السوريّة، وهكذا تعرّفت إلى «الشيشة» واستحسنت الفلافل وأحبّت الشاورما، وفي كلّ مرّةٍ كانت تسألني هل تريد أن أدفع عن نفسي؟ فأجيبها بحماسةٍ: لا أنا سأدفع، فتشكرني ضاحكةً ممتدحةً طيبتي وكرمي، وكنت أظنّ أنّنا نتبادل الإعجاب بهذه الطريقة، على حين فهمت هي أنّها لم ترقني لكنّي أستمتع بدعوتها وصحبتها، وبعد فترةٍ أخبرتني أنّها تخرج مع شابٍّ آخر، وأنّها تأسف لأنّها لم تستطع نيل إعجابي!»

شاركت حنان الواصلة حديثًا بتعليق «أحدهم أخبرني أنّه لا يرتاح إلى الفتاة التي تلبس البنطلون وبوط الرياضة طوال الوقت. قلت له إنّي لا أحتمل البرد هنا والمسافات طويلةٌ... إلخ، لكنّي تمنّيت لو عندي الجرأة واللغة لأخبره أنّه لا يثير اهتمامي بشعره الذي لم تعرف الفرشاة طريقها إليه، ولاسيّما أنّ معظم الطلّاب هنا يحلقون بأنفسهم أو بمساعدة أمّهاتهم أو قريباتهم نظرًا لغلاء أجرة الحلاقة والكسل وعدم المبالاة ربّما» مع ذلك، أشعر بأنّي مشدودةٌ للتعامل مع الأجانب عمومًا، فهم واضحون وصادقون ويعبّرون عمّا يريدون من دون حرج. ليتنا كنّا مثلهم!

الحبّ والانتباه، ومضة الحبّ

«تكونين مسرعةً فتقعين فيسرع لإنهاضك والاطمئنان على سلامتك، يمسك لك الباب لتعبري، يراك وحيدةً فيقترب ويسألك ما بك؟ تغيبين عن الجامعة فيسألك عن السبب في اليوم التالي، تحملين الكثير من الأغراض فيساعدك... يعرف يوم ميلادك عبر مجموعة الفيس بوك المشتركة بينكما فيرسل تهنئة... إلخ. أليست هذه إشارات الحبّ التي نعرفها؟! أليس الانتباه هو فاتحة الحبّ أو ومضة اندلاعه المحتملة؟! هنا يحدث كلّ ذلك ولكن، من دون أن يعني شيئًا خاصًّا! هذه كلّها آدابٌ، وتقاليدُ عريقةٌ يمارسها الجميع بعفويّةٍ أقرب إلى الفطرة، حيث يشيع مناخٌ أخويٌّ مريحٌ ولطيفٌ وكابحٌ لتفجّر المشاعر في الوقت ذاته، أخويّ لدرجة أنّه لا ينظر إليك، وكأنّه يقوم بأيٍّ من هذه الأفعال مع اللا أحد، مع المحيط الاجتماعيّ الهلاميّ العامّ. هنا تنتشر ثقافة غضّ البصر قولًا وفعلًا، حيث تُعدّ مراقبة الآخر أو النظر إليه نوعًا من الاعتداء على خصوصيّته، فقط إن كنت في حاجة مساعدةٍ فستمتدّ الأيدي وتقوم بما تسمح/ين به وتختفي من دون أن تنتظر حتى الشكر. هذه إحدى النعم الأصيلة هنا والتي تحمل الكثير من الدلالات المختلفة عن الحبّ الفرديّ، هذا ما أجمع عليه سالم ويارا وسارة. وما زالوا حائرين: ترى هل الحرّيّات والفضاء المفتوح الذي يعد بفرصٍ وفيرةٍ هو الذي يؤجّل استسلامنا لبوادرَ عابرةٍ لا تلبّي تطلّعاتنا؟ هل هو النضج الشخصيّ الذي يجعل خياراتنا واندفاعاتنا أقلّ جموحًا؟ هل همومنا وانشغالنا بوضعنا كلاجئين يقودنا إلى الاهتمام بإثبات الذات في مجالاتٍ أخرى؟ وما علاقة انكساراتنا وآلامنا بالخوف من المجازفة؟

ورغم ذلك، نعرف أنّنا نحتاج أن نحبَّ، وربّما أكثر من أيّ وقتٍ، نحتاج أن نكون محبوبين، لكن كيف سنتعثّر بالحبّ ومتى سيعثر علينا؟! يسألنا الأصدقاء في سورية، كيف الغرام مع الفرنسيّين؟

نجيب على الطريقة السوريّة الملتبسة: غير شكل!

- ملاحظة: بعض السوريّين يعيشون علاقات حبٍّ مع آخرين سوريّين أو فرنسيّين أو من جنسيّاتٍ مختلفة. وبعض الشباب الذكور اعتذروا عن الخوض في الموضوع رغم الوعد بعدم ذكر أسمائهم الصريحة.

تظاهرة سورية لأجل المعتقلين في باريس ٢٠١٦

منظّمات المجتمع المدنيّ السوريّة
مقاربة لنقاط الضعف والتجذّر

غالية الريش

نهضت مقاربة المجتمع المدنيّ بطراوة عود المفهوم وتأصيله عربيًّا، بعد سيولة التمادي التي كوّنتها الدول العميقة، ولاسيّما في سورية ببنيتها الدولة الأمنيّة – العسكريّة، والإعصار الدينيّ- السياسيّ الذي بدأ يلفح وجه المجتمع السوريّ منذ الثمانينيّات بإيقاع رؤاه ومنظوراته وأيديولوجيا قواه الأصوليّة المنظّمة في دروبها التي لا تختلف عن السياق الاستبداديّ من مصادرة الصراع السياسيّ وتجييره كصراع هويّاتٍ، فضلًا عن إكراهاتها التي لا تتناسب مع طبيعة العصر وتحدّياته المتراكمة.

هذه المقاربة ما كان لها أن تتأصّل لولا التقدّمات التي وصلتها مجتمعاتنا العربيّة ودرجة التعقيد التي وصلها النظام الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ في تلك المجتمعات وقصور التجمّعات –ما قبل الحديثة- عن تلبية متطلّبات الجماعات البشريّة الحديثة بوعي المؤسّسات الحديثة وهيكليّتها التنظيميّة التي تشكّلها علاقاتٌ موضوعيّةٌ تبتعد عن الفرديّة والولاءات الزعاميّة، ونزعات الهويّات «القاتلة» المتأصّلة في قاع المجتمع. لم تكن ثورة السوريّين إلّا بمنزلة إعادة الاعتبار للمجتمع المدنيّ حضورًا وفاعليّةً وأدوات، وقطعًا لسيولة تمادي الدولة الكليانيّة، ورغم هشاشة منظّمات المجتمع المدنيّ السوريّة التي قطع القمع السلطويّ أوصالها على مدى عقود، استطاعت ترميم وتجديد ذاتها بدماءٍ جديدةٍ شكّلها الطوفان الشعبيّ الهادر ضدّ النظام الديكتاتوريّ، واستطاعت تلك المنظّمات القيام بأعباء ما يمكن أن تقوم به مؤسّسات الدولة سواء في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، أو داخله في كلّ أشكال الدعم والإغاثة، وتقديم الخدمات، ولا بدّ من التنويه أنّ نهوض المجتمع المدنيّ، لم يأتِ، من تفكيك الدولة الكليانيّة السوريّة – كما جرى الأمر في ألمانيا بُعيد الحرب العالمية الثانية- أو من رسوخ ثقافة المواطنة والاستعانة بمدوّنةٍ قانونيّةٍ راكمتها نضالات السوريّين على مدى عقود، بل جاء هذا النهوض، في سياقٍ دمويٍّ ما جعله منشغلًا في ترميم ذاته، أو في عمليّة إعادة إنتاج نوى مجتمعٍ مدنيٍّ ليست على قدرٍ من المناعة والقوّة والديمومة رغم تطوّرها اللافت، ما يجعلنا نعلّق الآمال على تلك الأنوية وفق المعايير الموضوعيّة لمؤسّسات المجتمع المدنيّ، واستقلالها النسبيّ عن مؤسّسات الدولة.

مجتمعٌ مدنيٌّ في مواجهة دولةٍ فاشلةٍ

لم تنتهِ الحرب بعدُ. نحن أمام مشهدٍ مأسويٍّ من الدمار يطال مدنًا وبلداتٍ وقرًى، ونزوح ملايين الناس عن بيوتها ومواطنها وشبكات طرقٍ غير آمنةٍ وقصورٍ فاضحٍ للمؤسّسات الحكوميّة عن أداء مهامّها في مناطق سيطرة النظام، كما في مناطق «المعارضة الدخيلة» على خطّ الثورة كما هو الأمر في محافظة إدلب الأبيّة، بشعبها المناهض للديكاتوريّة البعثيّة والدينيّة على حدٍّ سواء، وهو ما يجب أن يتيح المجال لمنظّمات المجتمع المدنيّ بضرورة إملاء الفراغات اللازمة وفق مستويات حدّة الصراع العسكريّ في المناطق التي حدّدتها اجتماعات «أستانة»، ورغم هشاشة الأوضاع الأمنيّة التي اندرجت تحت سيطرة الدولة والنظام والتي تنذر بعودة مفاعيل الحرب إليها، سواء من ناحية تغوّل قوى النظام وميليشياته أو من خلال المعارك مع الجماعات العسكريّة المعارضة والتي لا تمتلك أيّ أجندةٍ أو برنامجٍ له صلةٌ بالثورة السوريّة وأهدافها والتي لا تختلف موانع عمل مؤسّسات المجتمع المدنيّ عنها في مناطق النظام، أو في تجمّعات النازحين في دول المحيط «لبنان وتركيا والأردن»

تجاوز عقبات... باتّجاه التراكم والهدف

لا ينشد تحليلنا إلى وضع خطاطةٍ لسير عمل منظّمات المجتمع المدنيّ، بل إلى صياغة مقترحات تجاوز عقبات عملها، والتركيزعلى تجنّب عثرات سير عمل تلك المنظّمات والعقبات التي راكمتها خلال سنوات الثورة والحرب والتي تتّسم بالدرجة الأولى بعدم تحقيق أهدافها وضعف وصولها إلى الناس المعنيّين بأهدافه، أو فشلت في الاستمرار والديمومة التنظيميّة، في ظلّ ضعف التواصل مع البيئة الاجتماعيّة والحضانة المتبادلة. والسؤال المركزيّ هو: ما العمل للتغلّب على هذه العوائق والاستمرار في العمل ضمن دوّامة الوضع السوريّ والتدخّلات الخارجيّة المتعدّدة الأطراف وعدم استقلاليّة القرار على صعيد عمل هذه المنظّمات؟

تواجه (م.م.م) العديد من الصعوبات الموضوعيّة والذاتيّة، أمّا ما يستحقّ التنويه بالصعوبات الذاتيّة فيتعلّق بفريق العمل ونوعيّة الكادر وقدرته على الاستمرار والخطّة الموضوعة لتحقيق أهداف الجمعيّة والتنسيق مع المنظّمات والجمعيّات الأخرى. أمّا الصعوبات الموضوعيّة، ما له وثيق الصلة بعواملَ خارجةٍ عن إدارة الفريق كالتهديدات الأمنيّة كما في سورية ولبنان، أو صعوبة التحرّك وعدم وجود حرّيّةٍ كاملةٍ في العمل كما يحدث داخل كلٍّ من سورية ولبنان والأردن. وهناك عواملُ أخرى كعدم وجود تمويلٍ أو وجود تمويلٍ مشروطٍ ترزح تحت اعتباره الكثير من (م.م.م) - كرحى حجر طاحون-

حدث هذا في أوقات الحرب نتيجة الحاجة الملحّة لسكّان المناطق المنكوبة واللاجئين ممّن لجؤوا ونزحوا إلى مناطقَ آمنةٍ أو مناطق أقلّ خطرًا، أو المناطق التي انضوت في خطّة خفض التصعيد، إذ تشكّلت الجمعيّات الصغيرة والمتوسّطة لتلبية الحاجات المتزايدة للسكّان المتضرّرين، ولسدّ الفراغ الخدماتيّ الذي أخلّته

الدولة ومؤسّساتها الحكوميّة، جرّاء انشغالها بالحرب، إلّا أنّها لم تنل فرصة الديمومة والرسوخ، لكنّ صمود تلك الجمعيّات أطول فترةٍ ممكنةٍ اعتمد على خططٍ طويلة الأمد، وبمدى قدرتها على استحواذ كوادرَ قادرةٍ على الاستمرار، بغضّ النظر عن الظرف والبيئة المحيطة.

ضعف الطبيعة المؤسّسيّة أو إشكاليّة التمويل كتفسير

كان لارتهان العديد من (م.م.م) سواء من ناحية التبعيّة السياسيّة والإداريّة أو من الناحية الماليّة أسوأ الأثر في ضعف الطبيعة المؤسّسيّة، وضعف التجذّر في البيئة الاجتماعيّة العضويّة، لأنّ المؤسّسة -أيّ مؤسّسة- يجب أن تعبّر عن خبرة صانعيها كما عن أهدافهم الحيّة والموضوعيّة، ويأتي التمويل وتدخّلاته الشخصيّة عاملًا في إضعاف العمل المؤسّسيّ، من خلال تركيز العلاقة مع مديري المؤسّسة، وغياب الرقابة، والمحاسبة المطلوبة، وإعداد ميزانيّة الصرف والإيرادات إن أمكن، أي إنّ المؤسّسة يجب ألّا تتشخصن، كما جرى مع الكثير من مؤسّسات الدولة والنظام والتي اتّسمت بالفساد الذي نخر كلّ أوجه الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

لا يزال تكريس العمل المدنيّ متاحًا من خلال (م.م.م)، ويمكن تحويله إلى رقمٍ صعبٍ في كلّ المحافل والمفاوضات لأنّها رئة الناس المحاصرين والمنكوبين بنار الحرب في سورية وشظاياها داخل وخارج سورية.

- ننوّه إلى أنّ (م.م.م) إشارةٌ إلى منظّمات/ مؤسّسات المجتمع المدنيّ.

لستُ بخيرٍ هنا

قاسم قباني

من المفهوم بالنسبة إليّ أن يضع اللاجئون السوريّون أنفسهم في خانة الناجين، حتى إنّ بعضنا أنشأ فعلًا مجموعة عملٍ باسم «الناجون»؛ كون المقياس السائد للتميّز بين النجاة وعدمها هو بين أن تكون تحت القصف، أو بعيدًا عنه. وكلّنا -حسب اعتقادي- في بلاد لجوئنا ممنونون لأنّنا خارج دائرة القصف، وإنْ لم نكن خارج دائرة المعاناة.

هكذا هو حال صديقتي مع طفلتها في أحد «الكامبات» (وهو سكنٌ جماعيٌّ مخصّصٌ لطالبي اللجوء، واللاجئين الذين لم يستطيعوا استئجار بيت) في ألمانيا منذ عامين ونصف العام، فعلى الرغم من أنّها تعيش مع طفلتها، في غرفةٍ ضيّقةٍ، وتتشارك الحمّام والتواليت والمطبخ مع سكّان الطابق في الكامب، وعلى الرغم من أنّها لا تعرف أيّ شكلٍ مقبولٍ للخصوصيّة، إلّا أنّها تشعر بوافر الامتنان، وتشعر بالضيق إن أخبرتها أنّها تعيش في معتقلٍ ببابٍ يُفتح حتى منتصف الليل.

صديقي الذي تخفّى لأعوامٍ في سورية، هو وعائلته، هربًا من الاعتقال، أو الأكثر سوءًا، من الانتقام منه بأطفاله، يخبرني عن سعادته لقدرته أخيرًا على تأمين سريرٍ خشبيٍّ بعد عامٍ من النوم -كسجينٍ- في «الكامب» على سريرٍ من الحديد، وعلى فراشٍ سماكته أقلّ من (5 سم). بعدها أسرّ لي أنّ فزعه الجديد، وهو الذي خبر أنواع الفزع المختلفة في الصراع السوريّ الكارثيّ، منصبٌّ على ألّا ينقلوه إلى «كامب» آخر حتى لا يفقد سعادة النوم على سريرٍ خشبيٍّ بفراش مريح.

غالبًا أفكّر بأنّنا نمارس شكلًا من الدفاع عن النفس هنا، من خلال توزيع علامات الرضى، خشية أن تزيد شكوانا الاستياء من وجودنا. الاستياء الضاغط للدرجة التي تبعث في النفس طيفًا من الأفكار عن أنفسنا والعالم، منها التفكير بالتباينات في تعاملنا خلال عقودٍ مع اللاجئين في سورية، وأكثرهم عددًا اللاجئون الفلسطينيّون والعراقيّون. وأعرف من الأوّلين، بعد عقودٍ من لجوئهم، من صار يشعر بأنّ وسم اللاجئ دمغةٌ كريهةٌ ملتصقةٌ على كامل جسده، من دون أيّ أملٍ بأن يصبح مواطنًا، على العكس منّي هنا.

حاليًّا أشعر بأنّنا صرنا ننافس اللاجئين الآخرين، على هذه الأرض المقسّمة بالحديد والنار والدم، على صفة «غجر العصر»؛ حتى إنّي تنبّهت لكم هو هذا الوسم مؤذٍ لغير الغجريّ. وممّا يحصل هناك في وطني، حيث يباد من لم يستطع الهروب، لعلّنا أيضًا سننافس بعضهم على صفة «الهنود الحمر الجدد».

بالمقابل لا أعرف سوريًّا واحدًا سعيدًا بلجوئه. من أعرفهم ربّما يريدون البقاء، فبعضهم حقّق نجاحاتٍ فعلًا لا يمكن تخيّل استغنائه عنها مرّةً أخرى، وآخرون حقّق أولادهم نجاحاتٍ تلزمهم البقاء لرعايتها؛ ولكن -حسب من أعرف- من يريد البقاء يفضّل أن يبقى كمهاجرٍ، وأن تزول الأسباب التي دفعته إلى اللجوء؛ أي أن يبقى هنا بينما وطننا هناك معافًى والعودة إليه متاحةٌ، وهذا ما يبدو بعيد المنال للأسف.

أنا، مثلهم، لستُ مرتاحًا بصفة لاجئ. لا يعجبني أن أكون لاجئًا؛ فالحياة قاسيةٌ على اللاجئين في هذا العالم، وإن تفاوت الأمر كثيرًا بين اللاجئ في مخيّمٍ، أو كامب، وبين من حصل على بيتٍ، وربّما على عملٍ، ولكن في كلّ الأحوال هناك حاجةٌ إلى وطنٍ، وهناك افتقادٌ لهويّةٍ ينتهكها اللجوء، هويّة بتُّ لا أعرف بشكلٍ جازمٍ هل هي تلك التي ضعفت بشدّةٍ بسبب لجوئي أم تلك التي ربّما تتاح لي هنا، إن لم تجرِ تغييراتٌ على القانون تنزع منّي بعض حقوقي مرّةً أخرى.

الأطفال المقاتلون

جلنار صادق

يعدُّ الأطفالُ أكثر المتضرّرين من الحروب والنزاعات المسلّحة، حيث يفقد كثيرون منهم خلالها أهمَّ حقوقهم وهو الطفولة الآمنة التي تتوفّر لهم فيها شروط الحياة السليمة في ظلّ أسرةٍ مستقرّةٍ، ويتمتّعون فيها بالسلامة الجسديّة والنفسيّة.

ويتجلّى الضرر بانتهاكاتٍ عدّة، لعلّ أشدّها وأكثرها قسوةً تجنيد الأطفال وإشراكهم في الأعمال القتاليّة وكلّ ما يتعلّق بها من إعدادٍ جسديٍّ وفكريٍّ ونفسيٍّ ممّا يجعل جميع حقوقهم في خطر.

وقد أدّت الأوضاع القاسية في سورية والمتمثّلة بالمواجهات المسلّحة، إلى تزايد الأخطار وتردّي الأوضاع الأمنيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، الأمر الذي نتج منه معاناة شريحةٍ عريضةٍ من المجتمع أصبحت تعيش في خطرٍ وتشرّدٍ وتحت عتبة الفقر المدقع داخل البلد وخارجها، وبرزت الصراعات الأيديولوجيّة الطائفيّة المتطرّفة، وترتّب عليها تدمير البنى التحتيّة وأهمّها تدمير المدارس، حيث تشير التقارير إلى أنّه خلال سبع سنواتٍ كان هناك ما يزيد على ٥٢ في المئة من الأطفال من عمر 6 سنواتٍ إلى ١٢ سنة لا يلتحقون بالتعليم الابتدائيّ، وهو ما ينذر بكارثةٍ إنسانيّةٍ كبرى تظهر معالمها في انتشار الأميّة والجهل وثقافة العنف والتشوّه الفكريّ، وفي سهولة تجنيد الأطفال والمراهقين.

ويقصد بتجنيد الأطفال تحويل العديد من الأطفال والمراهقين إلى جزءٍ من الصراع القائم بإقحامهم في مسائل القتال وحمل السلاح وجعلهم يتحوّلون إلى مقاتلين في معركةٍ هي ليست لهم، ولا يمكنهم إدراك أبعادها الحقيقيّة. والأطفال المسلّحون هم الأطفال الحاملون للسلاح دون سنّ الـ 18 .

وتجنيد الأطفال يمكن أن يتمّ بالترغيب، من خلال الوعود والعطايا والتشجيع وإقناع الطفل بالانضمام إلى المجموعة المسلّحة والقتال في صفوفها، وقد يقع بالترهيب من خلال الخطف وممارسة العنف والتهديد والضغط على الطفل وترويعه وتخويفه .ولكنّ التجنيد غالبًا ما يكون قسرًا أو نتيجة الظروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة والأمنيّة المحيطة. وغالبًا يكون بعد تعرّضهم للخطف أو استغلال ضعفهم نتيجة تعرّضهم للخبرات الصادمة المتمثّلة بالفقدان والخسارة للمقرّبين (الوالدين ومن في حكمهما)، وما ينجم عنها من

عمل للفنان عمرو فهد

اضطرابٍ انفعاليّ يجعلهم قابلين للقيام بأيّ دورٍ يشبع رغبتهم في الانتقام أو خوفهم من البقاء من دون جهةٍ تملك القوّة لحمايتهم، حيث يسعى الأطفال والمراهقون لحمل السلاح والقتال متأثّرين بحالتهم الانفعاليّة الحادّة والتي قد ترتبط باعتقادهم بأنّ حمل السلاح والالتحاق بالمجموعات المقاتلة سيشكّل لهم الحماية والأمان متمثّلًا بالقوّة التي سيمتلكونها بانتمائهم لها. كما يعدّون وجودهم معها والقيام بما تطلبه منهم جزءًا من مهمّاتهم الأساسيّة الواجب عليهم القيام بها.

أو أن يتمّ ذلك بشكلٍ طوعيّ من قبلهم من خلال تطوّعهم في العمل العسكريّ متأثّرين بما يجري حولهم وبخبراتهم الحياتيّة التي تعرّضوا لها وبمجموعةٍ من الأفكار والمفاهيم الاجتماعيّة والسياسيّة. إضافةً إلى تأثير الراشدين والأحداث الصادمة التي قد تعرّضوا لها بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ ويصعب عليهم إدراك حقيقتها وكيفيّة التعاطي معها في مثل هذه المرحلة العمريّة .

وقد برزت عواقب ذلك بظهور شريحةٍ من الأطفال الجنود جنّدتهم ودرّبتهم فصائلُ مسلّحةٌ، وأبرزها تنظيم «داعش» الذي انتهج سياسة التجويع حينًا والإغراء حينًا آخر لإجبار الأهالي على إرسال أطفالهم إلى القتال مقابل المال، أو عن طريق اختطافهم وسوقهم إلى معسكرات تدريبٍ ليُعامَلوا فيها كراشدين، فإذا بهم يُسلخون من طفولتهم ويعايشون خبرات تفوق قدراتهم على الفهم والتعلّم ويفقدون حقّهم في عيش طفولةٍ إذا ما فقدوها لن تعود إليهم يومًا.

وتترك هذه الخبرات آثارها عليهم، فإذا بهم يظهرون تشوّهًا فكريًّا من خلال ما يتلقّونه من أفكارٍ متطرّفةٍ وبشكلٍ ممنهجٍ عن الحياة والقانون والمجتمع والدين. ويترافق ذلك مع تعرّض الطفل للعنف من خلال تدريبه

وإشراكه في أعمالٍ قتاليّةٍ ما يجعله يختبر الخطر بشكلٍ مباشرٍ وهو في طور النماء جسديًّا ونفسيًّا، وفي مرحلةٍ يعجز فيها عن اتّخاذ القرار والحكم الصحيح ليتحوّل وبمرور الأيّام إلى مراهقٍ ومن ثمّ إلى راشدٍ قاتلٍ، ومن ضحيّةٍ إلى مجرمٍ.

وتشكّل الخبرة المكتسبة من معايشة مجتمعٍ ثقافته العنف وسلوكه القتل والتأثّر به، وتعامل الطفل مع فئةٍ من القتلة الذين لا يقدّرون الطفولة ولا يعترفون بأبسط حقوق الإنسان، مصدرًا لأخطارٍ جمّةٍ على الأطفال، فإذا بهم يقعون ضحيّة اعتداءاتٍ جنسيّةٍ وانتهاكاتٍ جسديّةٍ جسيمةٍ نظرًا إلى ضعفهم وقلّة حيلتهم وعدم قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم، ممّا يترك آثارًا جسديّةً ونفسيّةً عميقةً لديهم.

ويعاني الراشدون في حال تعرّضهم لهذه الخبرات من مشكلاتٍ واضطراباتٍ نفسيّةٍ واضحةٍ يحرّكها لديهم صراعٌ بين الإقدام – الإحجام المترافق بالقلق والضغط النفسيّ يتجلّى بالتذبذب الناتج من انتمائه للمجموعة الحاملة للسلاح والتي ترتكب الجرائم وتشرّع القتل، وبين رفضه إلحاق الأذى بالآخرين سواء كانوا من المقرّبين أم غيرهم، فكيف بالطفل الذي لا يدرك معنى الصواب والخطأ، وليس لديه القدرة على تحديد ماهية ما يجري وإصدار الحكم الأخلاقيّ الصحيح. تصبح هذه الضغوط النفسيّة مضاعفةً وتخلق لديه تشوّهًا في تشكّل هويّته الذاتيّة التي تتكوّن في هذه المرحلة الحرجة والخطرة من مراحل الحياة وتسهم في بناء تصوّره عمّن سيكونه كفردٍ منتجٍ يساهم في بناء المجتمع بكونه فردًا مقبولًا من المحيط ،أو فردًا مضادًّا لمجتمعه يمكنه القتل وارتكاب الجريمة من دون أيّ رادعٍ.

وتكمن الخطورة الأكبر في حال ترسّخت لدى الأطفال والمراهقين مفاهيم القوّة المرتبطة بالعنف واستخدام السلاح لتصبح جزءًا من هويّته ومفهومه عن ذاته في مراحل حياته اللاحقة.

وما نلاحظه اليوم في سورية من إقحام الأطفال والمراهقين ضمن ساحة النزاع، إمّا بشكلٍ مباشرٍ من خلال حمل السلاح والمشاركة في المواجهة، وإمّا بشكلٍ غير مباشرٍ من خلال ظهور العديد من المفاهيم المشوّهة حول البقاء والأمان وارتباطه بقوّة السلاح. وترويج الأفكار المتطرّفة المرتبطة بالجانب الإيمانيّ العقائديّ متمثّلة بالشهادة والجهاد وانتشارها لدى هؤلاء الأطفال والمراهقين يشكّل خطرًا حقيقيًّا على جيلٍ برمّته لم يعد يرى البقاء في استمرار الحياة والبناء بل في الموت والتدمير. وهو ما يتطلّب تدخّلًا جدّيًّا قانونيًّا وإنسانيًّا ونفسيًّا وفكريًّا ليستعيد هؤلاء الأطفال ما فقدوه وليكونوا قادرين على الشفاء ما بعد الحرب.

ويتطلّب من كلّ سوريٍّ العمل الجادّ القائم على التوعية بأهمّيّة مساعدة الأطفال والمراهقين وذويهم بعدم الانجرار وراء كلّ ما يمكن أن يُفقِدَ أبناءهم طفولتهم ويشوّه أفكارهم ومفاهيمهم حول الحياة .

عمل للفنانة بهراء حجازي

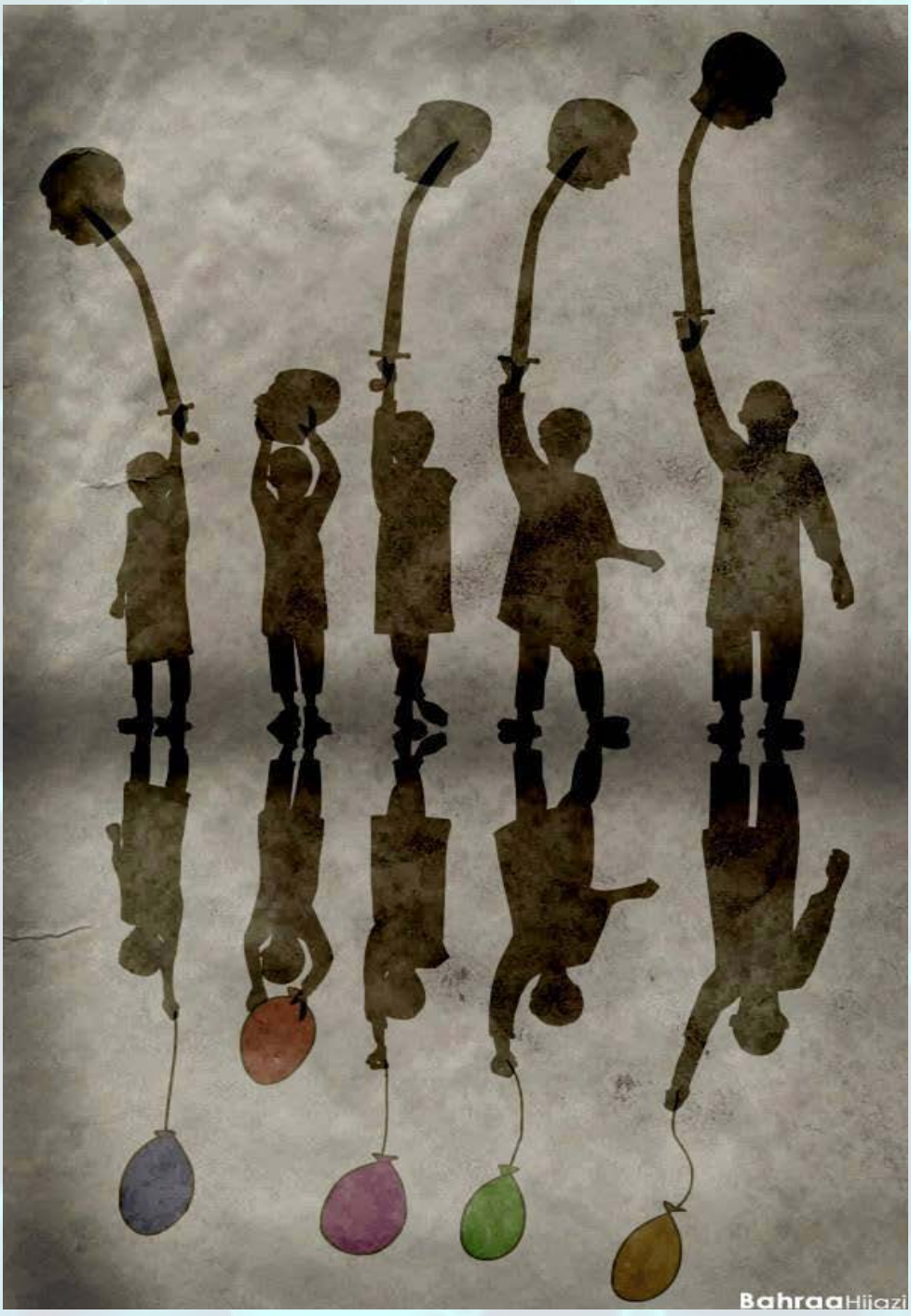

أوقفوا حروبكم
أريد أن أحيا